(7)

أزمـة العـراق...

الأسدي... إدارة الصراع وتعدد الخيارات

❖

ضيف الملتقى معالي

الدكتور ضياء الأسدي

أمين عام كتلة الأحرار

❖

■ أيار 2013 ■

التقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، سماحة السيد بحر العلوم، أصحاب السماحة والمعالي والسعادة، الضيف العزيز، الإخوة الخبراء والأكاديميون والإعلاميون، أرحب بكم أجمل ترحيبٍ ونلتقي وإياكم في موعدٍ جديدٍ من ملتقى الثلاثاء الشهري، وجميلٌ أن نجتمعَ معًا لنتطارح أمور البلد ومشاكله وأزماته، ونسعد دومًا باتّساع هذه الملتقيات وتعدّدها، لأننا نستشفّ من خلالها آفاق المستقبل ما دامت قراءتنا للحاضر متأنّية، في سبيل البحث عن مستقبلٍ أفضل.

توثيق مواد الملتقى

وكما تعلمون، منتدانا يبدأ في وقتٍ متأخرٍ عادة، ولكن نظراً للتوقيت الصيفيّ، تمّ تقديم البرنامج ساعةً واحدةً ليصبح في الساعة السادسة مساءً بدلاً

من السابعة، ونأمل الالتزام بهذا التوقيت، والحمد لله فأغلب الحضور في هذه الأمسية التزموا بذلك.

والقضية الثانية المتعلقة بالملتقى هي أننا خطونا خطوةً متقدمةً أخرى على طريق توثيق هذه الملتقيات، وبالفعل تمّ توثيقها بدون تغيير وتحريف المحاضرة، وكذلك الأمر بالنسبة للمداخلات والتعقيبات، وتمّ تجهيزها إلكترونياً بأكملها، وكذلك طباعة عددٍ منها. بعد انتهاء الندوة إن شاء الله، سيقدّم الملتقى ثلاثة أجزاء، هي تلك التي تخصّ السيد عادل عبد المهدي، والدكتور الجلبي، والأستاذ علي الأديب، والباقي في مرحلة الطباعة، وسيُصار إلى توزيعها عليكم فور جهوزها.

الغرض الرئيسيّ من هذه الخطوة هو توثيق الحراك السياسيّ في مرحلةٍ مهمةٍ يمرّ بها البلد، لا سيما وأنّ هذا المنتدى تشارك فيه قياداتٌ تساهم في صنع القرار السياسيّ، ومن المتوقَّع أن تعطي هذه القيادات للأزمة أبعادها الواقعية وكذلك آفاق الحلول. المسألة الثانية هي أنّ القراءة المتأنية للأفكار والتعقيبات، ستمكّننا من إعمال مزيدٍ من التفكير في تشخيص الأمور وتحليلها. وكما أكّدنا في الماضي نؤكّد اليوم، إذا أردنا الديمومة لهذه الملتقيات، فلا بدّ لها حينئذٍ من مناقشة القضايا الكلّية دون الدخول في القضايا الجزئية.

انتخابات مجالس المحافظات

هذا الشهر، شهر نيسان 2013، ازدحم بأحداثٍ مُرّةٍ وحلوة. فلنترك المُرّة لضيفنا العزيز، ولنتحدث عن الحلوة منها، التي لا شكّ أنّ من أهمّها انتخابات مجالس المحافظات، ولو أنّ مستوى المشاركة كان متدنّياً، فهي مع ذلك تُعتبَر انعطافةً أساسيةً في مشوارنا السياسيّ وفي المشاركة السياسية للشعب. لقد ظهرت النتيجة يوم أمس الأحد، ومازالت قوى التحالف الوطنيّ مهيمنةً على الساحة. وكانت النتائج بالترتيب: دولة القانون والمواطن

والأحرار، ثم بعض الكتل الصغيرة التي حصلت على بعض المقاعد. كيف نقرأ هذه النتائج؟ وكيف ستكون الخريطة السياسية المستقبلية؟ هل ستُعينُنا على رسم تصورٍ معيّنةٍ للخريطة النيابية؟ أمنيتي أن يتوقّف ضيفنا العزيز عند هذا الأمر، ويمنحه ولو جزءاً بسيطاً من محاضرته.

ضيف الملتقى

والضيف لهذه الأمسية البغدادية هو الدكتور ضياء الأسدي. الدكتور الأسدي قياديٌّ في تيار الأحرار ووزيرٌ سابقٌ وأستاذ جامعيّ، وإلى جانب السّمة الأكاديمية التي تميّز بها الضيف، يملك رؤيةً استراتيجيةً واضحة، وأتحدث عن ذلك من خلال قراءة ما يكتبه من موضوعاتٍ في جريدة "المواطن". قرأت ما يكتبه بإمعان، ورأيته مستحقاً للإشادة والتثمين والتقدير. إضافةً إلى ذلك، ولست مجاملاً له أو لغيره، يُعتبَر ضيفنا من العناصر الملتزمة والمعتدلة في الصفّ السياسيّ العراقيّ، وقد انعكس ذلك في مقابلاته الإعلامية وتصريحاته وآرائه السياسية، ونحن نحتاج لمثل هذه الوجوه لتنضيج الرؤية السياسية، ونتمنى أن نقضيَ معه وقتاً طيباً في هذه الأمسية ليحدّثنا عن الأزمة السياسية وتصوراته عن آفاق الحلّ. ينتمي الدكتور الأسدي إلى التيار الصدريّ الذي يشغل 40 مقعداً في البرلمان وحصد قرابة 59 مقعداً في مجالس المحافظات، لذلك، تشكّل رؤيته مَعْلماً من معالم الرؤية السياسية، فأهلاً وسهلاً بكم وبضيفنا العزيز.

القسم الاول

المحاضرة

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمّدٍ وآله وصحبه أجمعين. كلّ الشكر والعرفان لسماحة السيد بحر العلوم والدكتور إبراهيم بحر العلوم على استضافتي وإتاحة هذه الفرصة لأكون في خدمتكم هذا اليوم من أجل التحدث عن موضوعٍ يشغلنا. الشكر والعرفان للحضور الكرام، أصحاب السعادة والمعالي، والأخوات والأساتذة الكرام، أحيّيكم بأعذب التحايا وأسعد الله مساءكم بكلّ خير.

■ الوصف التحليليّ للأزمة

موضوع المحاضرة هو الأزمة السياسية الراهنة وآفاق الحلّ. وأنا أضع عنواناً ثانوياً: رؤيةٌ تحليليةٌ ناتجةٌ عن رؤيةٍ شخصية. الحقيقة أنّ الموضوع لا يمكن أن يُقارَن أو يُقدَّم كورقة محاضرةٍ أو بحث، وأسلوبي عادةً هو التحاور الذي يوفّر أكبر قدرٍ ممكنٍ من الفهم وتبادل وجهات النظر. ما يُصعّب طرح مثل هذا الموضوع في أجواء العراق بشكلٍ موضوعيٍّ وعلميٍّ هو أننا بوصفنا سياسيين أو صنّاع قرار لسنا مِهَنيين في تقبّل الآراء والنقد الموضوعيّ بصورةٍ صحيحة، إذا كانت مخالِفةً لما نتبنّى أو نعتقد أو نعمل. فنحن في العراق للأسف ــ وهذه مشكلة وعيٍ وإدراك ــ لا نفصل بين النقد وبين الشخصية؛ كلّ الأشياء قد تُؤخذ على محملٍ شخصيّ، لذلك عندما نتوجّه بالنقد ــ حتى في موقفي الآن، وأنا أطرح هذا الموضوع قد أنتقد جهةً معينة ــ فسيقال بالتأكيد، لأنني أنتمي إلى كتلةٍ سياسيةٍ معيّنة، فسأتبنّى هذا الموقف وأنتقد هذه الجهة.

سأخرج من هذه الأزمة، ومن هذا النقد، وأحوّل الموضوع إلى موضوعٍ

تحليليّ، وأتناول المشكلة بأسلوب التحليل، وأقدمها بشكلٍ علميٍّ موضوعيٍّ متجدد، ولن أقف في موقفٍ داخل هذه المشكلة، سأخرج من المشكلة بقدر الاستطاعة، وإن كان الحياد غير ممكنٍ في بعض الأمور، وخصوصاً في مناقشة الأمور السياسية. ولكنني أريد أن أخرج من الأفكار المسبقة وأدخل في جوّ التحليل، ولهذا السبب، فالطريق الأمثل هو تقديم الوصف التحليليّ المجرّد، ونترك للآخرين حرية النظر والتفكّر والتدبّر حتى يأتيَ اليوم الذي نجد فيه أنفسنا قادرين على التفكير المجرّد، ولو نسبياً، في سبيل حسم النزاعات أو حلّ المشكلات أو إدارة المؤسسات، عسى أن لا يكون ذلك اليوم ببعيد.

■ عن أي ازمة نتحدث؟

من أفضل طرق البحث والتفكير هو إثارة الأسئلة من أجل البحث عن إجاباتٍ عليها. لا أعِدُ حضراتكم اليوم بإعطاء أجوبةٍ أو حلول، وإنما أُثير مجموعةً من التساؤلات والإشكالات، التي ستولّد في أذهاننا حتماً مجموعة حلول، لأنّ كلّ سؤالٍ يستلزم حلاً، والحلّ تابعٌ للسؤال. إذاً، ستتوفّر لدينا مجموعةٌ من الرؤى والحلول، ولا أريد أن أقدّم أو أدّعيَ أني أمتلك حلولاً لهذه المشكلات الحالية. السؤال الأول إذاً هو: عن أيّ أزمةٍ نتحدث؟ المقصود هو أنّ البلد اليوم عبارةٌ عن مجموعة أزماتٍ: نخرج من أزمةٍ وندخل في أخرى. ليست كلّ الأزمات سياسية، لدينا الآن، بحسب ما أقدّمه لحضراتكم، مجموعةٌ من الأزمات والمشاكل التي جاءت بإرثٍ تاريخيّ، والإرث التاريخيّ مرةً يكون له وجهٌ جغرافيّ، ومرةً وجهٌ اقتصاديّ، ومرةً وجهٌ مجتمعيٌّ وآخر سياسيّ، إذاً كلّ الأزمات الحالية الموجودة لا بدّ أن تكون متفاعلةً مع أحد هذه الوجوه.

عن أيّ أزمةٍ نتحدث؟ وهذا السؤال أوليّ، والسياسة في العراق ما انفكّت أزماتها تتناسل وتتشعّب. فهل الأزمة الراهنة في العراق سياسيةٌ أم أنّ

لها وجوهاً أخرى؟ الدراسات والبحوث والبيانات المتوفّرة تقول إنّ الأزمة متعدّدة الوجوه، لكنها لا تجد لنفسها تعبيراً واضحاً في المشهد السياسيّ. هناك كتاب لفريدريك جيمس بعنوان: "اللاوعي السياسي"، يقول فيه إنّ في كلّ عمل ــ وإن كان العمل اليوميّ ــ لاوعياً سياسياً يمارسه الشخص الذي يأتي بهذا العمل أو الفعل. وحتى في الخطاب، هناك جانبٌ من هذه الجوانب السياسية، حتى في أفلام الكارتون اليوم، لا يستطيع طفلٌ أن يشاهد فيلم كارتون من دون أن يكون لذلك جانبٌ سياسي. أما عمق هذا الجانب السياسيّ وتأثيره، فقد يتفاوت من مستوى إلى آخر، ولكننا لا يمكن أن نغفل عن وجود جانبٍ سياسيٍّ في كلّ مشكلةٍ وكلّ فعلٍ يمكن أن يأتيَ به فردٌ أو مجموعة.

■ هل الازمة مترابطة؟

هل الأزمة مترابطةٌ في مسار التحول في العراق ما بعد صدام حسين؟ والعراق ما قبل صدام حسين، عراق الحزب الواحد، وعراق البنية السياسية الواحدة، والشكل الاقتصاديّ؟ هذا الأمر يصفه الكتاب الشهير "البنية الاجتماعية القديمة"، الذي يتحدث لغاية سبعينيات القرن الماضي، أو ربما حتى لغاية الثمانينيات، عن عراقٍ مقسّم ــ بحسب وجهة النظر الماركسية ــ إلى طبقاتٍ تتصارع على رأس المال وتريد الهيمنة على وسائل الإنتاج. إذاً، لغاية 1980 أو ربما حتى بعد 1980 بمدةٍ وجيزة، يمكن أن نقسّم المجتمع العراقيّ إلى طبقات، وهي بحسب النظرية الماركسية طبعاً: طبقات العمال، والطبقات البرجوازية، وطبقات الشغيلة، وهذه التقسيمات هي التي تعرفونها حضراتكم. معنى ذلك أنه قبل التحوّل الذي أوجده الحصار على العراق في التسعينيات، كان يمكن تحليل الطبقات المجتمعية ودراستها.

■ التحوّل في الوعي والإدراك

في التسعينيات، حدث تحولٌ كبيرٌ جداً في طبقات المجتمع العراقيّ.

أوجَدَ هذا التحول نمطاً من الحياة يختلف تماماً عن عراق ما قبل التسعينيات. بمعنى أنّ هذه المرحلة ــ مرحلة التحول الاقتصادي ــ رافقتها أيضاً مراحل من التحوّل الاجتماعيّ والسياسيّ، وتحوّلٍ في الوعي والإدراك والتفكير، كلّ هذه المستلزمات التي استحضرها التحوّل الاقتصادي تفاعلت ما بعد التسعينيات لتنتج نسيجاً اجتماعياً مختلفاً، وأضرب مثالاً بسيطاً: النزوح الذي حصل من مناطق الأهوار بالذات إلى المدن، مثل مدينة البصرة. القدرة المالية لبعض الذين نزحوا من الأهوار مكّنتهم من شراء مساكنَ في أغنى مناطق البصرة. وتحوّلت هذه المناطق إلى مجاميع لهؤلاء الذين سكنوها، والذين جاؤوا معهم بأنماط حياتهم الخاصة.

أنا لا أريد أن أقدح بجهةٍ معيّنةٍ من الناس، ولكن أحلل ظاهرةً من الظواهر. قلنا إنّ هؤلاء جاؤوا بأنماط حياتهم إلى هذه المنطقة التي كانت توصَف في يومٍ من الأيام بأنها برجوازية، أو يسكنها ذوي المداخيل المرتفعة. ولكنهم أتَوا بمراسٍ مختلفٍ تماماً، لفكرٍ اجتماعيٍّ مختلف، بنسيجٍ اجتماعيٍّ مختلف. هذا التحول بالتأكيد، ليس تحولاً اجتماعياً فحسب، وليس تحوّلاً في قدرة الشراء فحسب، ولكنه أيضاً تحوّلٌ في الوعي. كذلك، هذه المنطقة تأسست بفكرٍ مختلفٍ تماماً عن الفكر الآخر، وأصبح الفرق الطبقيّ الآن بين طبقةٍ وأخرى غائباً. وأفترض أنّ البنى التحتية للطبقة البرجوازية تفرز لنا بنى فوقيةً أهمها مستوى الوعي والمستوى السياسيّ، ولكنّ هذا لم يتحقق في هذه الحالة التي تحدثت عنها قبل قليل. نزوح الناس من الأهوار إلى مناطق المدن المكتظة أو مراكز المدن هذه، أوجد لنا نمطاً جديداً من الحياة، وهذه الحياة أحدثت خللاً في النسيج الاجتماعي، وهذا الخلل أوجد وعياً اجتماعياً مختلفاً تماماً، وهذا الوعي ترتّب عليه موقفٌ سياسيٌّ وموقفٌ إيديولوجيٌّ وموقفٌ فكريٌّ أيضاً. القضية متداخلةٌ ومتشعبةٌ ولم يكن هذا ممكناً قبل ذلك.

■ توحّد في الوسائل واختلافٌ في الأهداف

الحديث مثلاً عمّا هو موجودٌ في كتاب "حنّا بطاطو"، هو لم يكن يدرك أنّ هذا التحوّل الديالكتيكيّ قد يحدث في عراق التسعينيات بحسب المعطيات. لو كان التحوّل قد استمر بشكلٍ طبيعيّ، كان سينتج شكلاً آخر من البنى الاجتماعية. ولكن بسبب ما حصل في التسعينيات من حصارٍ اقتصاديٍّ ومن أحوالٍ وظروفٍ قاسية، اقتضى هذا التحوّل الذي لم يكن متوقعاً، نتائج لم تكن متوقعةً هي الأخرى. النتائج هيأت لأحوالٍ مختلفةٍ تماماً، تمخّضت عن شكلٍ جديدٍ من العلاقات الاجتماعية بعد سقوط النظام.

طبعاً، هذا جانبٌ واحدٌ من الجوانب الثقافية التي يمكن الحديث عنها، وتوجد جوانب كثيرةٌ أخرى. إذاً، ربما حفّز التحوّل الذي أعقب سقوط النظام الدكتاتوريّ هذه الأزمة ومجموعة الأزمات التي بُنِيَت عليها. لكنها بحسب نظرية النزاع، كانت تتحرك تحت السطح. بحسب نظرية النزاع، إذا قسمنا النزاع على شكل دائرة ونصفناها قطرين، نحصل على أربع مناطقَ للنزاع:

المنطقة الأولى، تُسَمَّى المنطقة الافتراضية:

إذ لا توجد منطقةٌ في العالم ليس فيها نزاع، حتى حياة الإنسان الداخلية، وهو فرد، فيها نزاع.

المنطقة الثانية، تُسَمَّى منطقة النزاع السطحيّ:

وهو عبارةٌ عن توحّدٍ في الأهداف واختلافٍ في الوسائل، أي أنّ هناك اثنَين يختلفان في أسلوب الوصول إلى الهدف، ولكنهما يتّحدان في الهدف.

المنطقة الثالثة، تُسَمَّى منطقة النزاع تحت السطح:

وهو من أخطر أنواع النزاع. كلّ أنواع النزاع وكلّ أشكاله خطرةٌ ولكنّ خطر هذا النمط من أنماط النزاع يكمن في أن يكون هناك اختلافٌ في الأهداف وتوحُّدٌ في الوسائل، أي عندما نستخدم الوسائل نفسها ونختلف في الأهداف. هذا النزاع موجودٌ في عراق ما بعد صدّام حسين، ربما لأنّ السلطة

الدكتاتورية كانت تحاول قمع كلّ أشكال الاختلاف والتعدّد، والنزاع هو شكلٌ من أشكال الاختلاف، والسلطة الدكتاتورية لم تُتِح للناس أن يُظهِروا اختلافهم حتى وإن كان الاختلاف على شكل نزاع. فلنتحدث بكلّ صراحة، لم تكن السلطة تسمح في ذلك الوقت بنشوء أيّ جدل، سواءٌ في ذلك العنفيّ والسلميّ، ولا حتى بقيام جدلٍ فكريٍّ بين السُّنَّة والشيعة، لأنها سلطةٌ غاشمةٌ دكتاتوريةٌ لا تسمح بالتعددية. إذاً، هذا النوع كان نائماً تحت السطح؛ وهذا النزاع إذا فُتِحَ له الغطاء، سيظهر ولن يتوقف؛ وبعد سقوط النظام فُتِحَت كلّ الأغطية. الجوّ التعدّديّ الديمقراطيّ أتاح لكلّ أشكال النزاع أن تظهر فوق السطح.

الشكل الثالث من النزاع ــ وهو أخطر أنواع النزاع ــ يسمى بالنزاع المفتوح، ويختلف في الغايات وفي الوسائل، والمقصود بذلك هو التالي: أصحاب نظرية النزاع يتحدثون عن أربعة أنماطٍ من النزاع غير هذه الأنماط أو الأشكال. الفرد يتنازع مع الفرد، والشخص مع شخصٍ آخر، أو قد يتنازع شخصٌ مع مجتمع، أو شخصٌ مع الظواهر الطبيعية أو الخارقة كالفيضانات وغيرها، أو شخصٌ مع الطبيعة أو البيئة وهذه هي الأنماط الاربعة.

■ العراق من اخطر المناطق

بلحاظ ما تحدثنا عنه قبل قليلٍ عن أشكال النزاع، من جهة أهدافها ووسائلها، فكلّها موجودٌ مع الأسف في العراق، لا لأنّ العراق أكثر الدول شراً في العالم، وإنما لأنه الآن من أخطر الأماكن في العالم. هناك اليوم خريطةٌ في المواقع التي تتحدث عن النزاع والتنمية وما إليهما، تصنّف العراق على أنه من ضمن أكثر المناطق خطراً في العالم، وتشير إليه وإلى المناطق الخطرة الأخرى ببقعةٍ حمراء. هذا يعني أنّ العراق مُصَنَّفٌ مع مجموعةٍ من الدول الأفريقية، بل إنّ العراق أكثر خطراً من كثيرٍ من الدول الأفريقية التي عانت تحوّلاً نحو ما يسمى بالبيئات بعد النزاع. إذاً، يُعَدّ العراق واحداً من

أكثر المناطق خطورةً في العالم لأنه يضمّ الكثير من أنواع النزاع. هنا، أطرح سؤالاً آخر، وقد تعهّدت أمام حضراتكم بتقديم مجموعةٍ من الأسئلة، وهذه الأسئلة تستلزم أجوبةً فيما بعد.

■ اسباب النزاع

جانبٌ من الأزمة في العراق محليٌّ بشكلٍ واضحٍ وأكيد. هناك أسبابٌ كثيرةٌ للنزاع، وقد تَحدَّثنا عنها بحسب الوظيفة. أصحاب نظرية النزاع يقولون إنّ هناك الكثير من الأسباب، ولكن يمكن إجمالها فيما يأتي:

1 - النزاع على الموارد

2 - النزاع التاريخيّ، أي ما يُسمَّى بالكره التاريخيّ بين طرفَين. هنا، الكُرهُ يُستحضَر في كلّ مرّة، وعادةً ما يقوم على أساسٍ إيديولوجيّ، وحتى على مستوى بسيطٍ مثل التركيبة العشائرية؛ فهناك عشيرةٌ تتحارب مع أخرى لأنها صاحبة ثأر، وهذا الثأر قديمٌ ويعود إلى زمن الجد السابع أو الثامن؛ يُستحضَر هذا الثأر بين مدةٍ وأخرى، وتنشب مشكلةٌ بين الطرفين.

3 - عندما يحصل تضاربٌ في المصالح، كأن تختلفَ مصلحةٌ عن أخرى، يتولد النزاع نتيجةً لذلك.

4 - اختلاف الايديولوجيات: طرفٌ يتبنّى إيديولوجيةً معيّنة، بينما يتبنّى طرفٌ آخر فكراً وإيديولوجيةً أخرى مختلفة، فيحدث نزاع.

كلّ ذلك يمكن أن يكون موجوداً في العراق. تحدثنا الآن عن طبيعة المشكلات التي يمكن أن نجدها في العراق، فهناك نزاعٌ إيديولوجيّ وكُرهٌ تاريخيّ، وهناك بُنيةٌ جاهزةٌ لتوليد مجموعةٍ من النزاعات، سواءٌ كانت سياسيةً أم اجتماعيةً أو حتى ثقافية.

■ الانعكاسات الاقليمية والدولية

الأزمة العراقية متأثرةٌ بالوضع الإقليميّ كثيراً، وهذا جوابٌ على سؤالٍ طرحناه قبل قليل، أو إشارةٌ إليه، وهو السؤال التالي: هل الأزمة في العراق محليةٌ أم إقليميةٌ أم عالمية؟ الأزمة العراقية كثيرة التأثّر بالوضع الإقليميّ والعالميّ، وبعض أوجهها هي نتاجٌ مباشرٌ للوضعَين الإقليميّ والعالميّ، ولا يمكن بأيّ حالٍ من الأحوال اليوم، أن نتحدث عن العراق وكأنه يولّد مشكلةً لوحده، أي كأنّ أسباب النزاع في العراق داخلية. العراق اليوم مرتبطٌ بوضعٍ إقليميٍّ وعالميّ، وكلنا يدرك أنّ العراق ما بعد صدّام حسين كان يُراد منه أن يصبح نموذجاً تقدمه الولايات المتحدة للعالم بوصفه نجاحاً لليبرالية الديمقراطية، بحيث تروّج لهذا الأمر على أنه الدين الأخير، أو الشكل الأمثل للنظام السياسيّ. فتكون الديمقراطية الليبرالية هي الشكل الأفضل والأمثل للإنسان الأخير.

هذا هو الصنع السياسي الذي أنتجته الولايات المتحدة الأمريكية بحسب دعواها. حيث يعتقدون أنّ الديمقراطية الليبرالية هي الخيار الأفضل للعالم، لذلك، إذا نجح النظام الديمقراطيّ الليبراليّ في العراق وفي المنطقة، فإنّ الرؤية الأمريكية للعالم ستكون قد نجحت. العراق هو منصّة اختبارٍ وأرض اختيارٍ لمشروعٍ آخر، وليس مشروعاً للعراقيين، وإنما مشروعٌ برؤيةٍ عالمية. لو نظرنا إلى المنطقة على المستوى الإقليميّ، لوجدنا أنّ واحداً من أهمّ أسباب النزاع التي تؤثّر في العراق هو الإرادات الإقليمية، وتعدد المشاريع والرؤى الإقليمية أيضاً؛ كلّ هذه عواملُ مؤثّرةٌ في العراق، ومهمّة جداً لحل النزاع أو أيّ مشكلةٍ فيه.

■ التحولات الاقتصادية

تحدثنا قبل قليلٍ عن تحوّلٍ اجتماعيٍّ كبيرٍ حصل في العراق في

تسعينيات القرن الماضي، وكان تخلخل النسيج الاجتماعيّ واحداً من نتائجه السلبية. إضافةً إلى ذلك، لدينا التحولات الاقتصادية: فقد حصل انكسارٌ في البنية الاقتصادية، وتعطُّلٌ في مؤسسات الدولة نتيجةً للسياسات الداخلية، والحصار الدوليّ الذي فُرِض على العراق. وكلنا ندرك أنّ النظام الاقتصادي في العراق كان مضطرباً حتى في زمن البعث، ولم يكن واضح المعالم. لقد كان نظاماً اشتراكياً مشوّهاً؛ في ظلّ النظام السابق، كانت تُؤخَذ قراراتٌ ارتجاليةٌ غير مدروسةٍ في بعض الأحيان، تكاد تعصف بالاقتصاد العراقي، ثم تتحوّل إلى حالةٍ من الاستقرار ثم إلى حالةٍ من الفوضى وهكذا دواليك. إذاً، لم تكن البنية الاقتصادية العراقية أفضل حالاً مما هي عليه الآن، وإن كانت هناك ملامح للسوق المفتوح مثلاً، وتنوّع مصادر الاستيراد الاقتصادي. كلّ هذه العوامل ليست محدِّداتٍ لنظامٍ اقتصاديٍّ واضح المعالم، وإنما هي مجرد ممارساتٍ اقتصادية، أو رؤى اقتصادية، لا تشكّل بمجموعها نظاماً اقتصادياً مستقلاً.

■ التحولات الفكرية

لقد تراجع الخطاب العلمانيّ شئنا أم أبينا. نظام البعث كان علمانياً ــ وإن كان يبدو في بعض ملامحه طائفياً ــ ولكنه كان نظاماً علمانياً في الواقع. واحدةٌ من مستلزمات النظام العلمانيّ أن تنمو فيه الحياة الديمقراطية والتعددية. ولكن في نظام البعث، كان هناك تناقضٌ كبيرٌ جداً، فهو نظامٌ علمانيٌّ ولكنه غير ديمقراطيّ، بل دكتاتوريّ. لقد حصل تراجعٌ في الخطاب العلمانيّ، وصعودٌ في الخطاب الديني. طبعاً، نحن لا نقيّم ما إذا كان هذا الأمر سلبياً أم إيجابياً، بل نحاول وصف تحوّل النظام من العلمانيّ، إلى آخر متأثرٍ جداً بالخطاب الدينيّ لأسبابٍ ليس هذا مجال ذِكرِها.

■ نحو فهم الازمة

أما الآن، فمن أجل فهم الأزمة الراهنة وتحديدها، أطرح مجموعةً من الأسئلة التي يجب أن نفكّر فيها. هل الأزمة الراهنة أزمة متظاهرين؟ هل هي أزمة نظامٍ سياسي؟ هل هي أزمة اعتصامات؟ هل هي أزمة ممارساتٍ معيّنةٍ لأجهزة الدولة؟ هل هي أزمة إعلام؟ هل هي أزمة تداخلٍ في الصلاحيات؟

أنا أزعم لحدّ الآن أنّ الأزمة تُطرَح بشكلٍ غير مفهوم، يعني لكلٍّ روايته: المتظاهرون لهم رواية، الحكومة لها رواية، الوسطاء لهم رواية، الإعلاميون لهم رواية، أولئك الذين ينتقدون السياسة الحالية لهم رواية، والراصد من الخارج له رواية. إذاً، أيّ الروايات صحيح؟ لو كانت الأزمة تُدرَس بشكلٍ علميٍّ لكانت هناك روايةٌ واحدة، وطريقةٌ واحدةٌ للتقديم. أما الآن، فالأزمة تُقدَّم بطرقٍ شتّى.

إذاً ماهي الأزمة؟ هل الأزمة السياسية الراهنة طارئةٌ أم مرحليةٌ أم مزمنة؟ وهذه مسألةٌ وجوديةٌ تتعلّق بإشكالية التاريخ والجغرافيا. لو كانت الأزمة الحالية أمراً طارئاً لأمكن حلّها ببساطة؛ لكن إذا كانت مسألةً تتعلّق بالتاريخ والجغرافيا فهي ليست سهلة. أتحدث هنا بدون تحفّظ، ونحن أبناء هذا البلد ونريد أن نعثر على حلول. هذا التنازع الآن على أن يكون العراق منصةً لانطلاق نمطٍ من أنماط الفكر هو أمرٌ يملك بُعداً دينياً وتاريخياً أيضاً. المسيحيون يقولون إنّ أكبر امبراطوريةٍ مسيحيةٍ هي تلك التي أطلقها الإسكندر الكبير من العراق، وهذه واحدةٌ من الروايات التاريخية. كثيرٌ من محلّلي ومتديّني اليهود يقولون إنّ الدولة اليهودية لن تقوم إلا بعد تدمير بابل التاريخية، وهذه إحدى روايات اليهود، وبابل التاريخية هي العراق اليوم. الإسلاميون يقولون إنّ فتح البلدان انطلق من العراق، إذاً علينا أن نؤسس دولةً إسلاميةً في العراق، ولكن ماهي معالم هذه الدولة الإسلامية؟ هل هي بحسب النسخة السُّنّية أم الشيعية؟ وكلّ هذه مؤثرات.

■ النزاع الطائفي

ماهي أسباب الصراع الموجود؟ لا نستطيع أن ننكر هذا الخطاب الذي يتعالى بين الحين والآخر. المشكلة البسيطة التي تحصل اليوم في مؤسساتنا ما تلبث أن تتحول إلى نمطٍ من أنماط النزاع. نحن دوماً نتخندق بأحد الخندقَين، فإما أن نكون سُنَّةً أو شيعة، حتى في مؤسساتنا المهنية التي ليس لها علاقةٌ بالدين، والتي لا تُدار بحسب نصٍّ في الإنجيل أو القرآن، ويُفترَض أنها تُدار بحسب معطيات الإدارة الحديثة. هل هناك وعيٌ واضحٌ وصحيحٌ للأزمة السياسية؟ وهذه مسألة فكرية.

قلنا إنّ المسألة الأولى هي مسألة تعريف؛ والثانية وجوديةٌ وتاريخية؛ والثالثة مسألةٌ إدراكية، أي إنها تتعلق بإدراك الشخص. هل هناك وعيٌ واضحٌ وصريحٌ للأزمة السياسية وفق إشكالية الفكر؟ ولو أتينا بمجموعةٍ من الأشخاص المتصدّين للعملية السياسية اليوم ــ الجهة التنفيذية والتشريعية والقضائية ــ ولنعزل الجهة القضائية جانباً، ولنتحدث عن الجهتَين التشريعية والتنفيذية، ولنأتِ من الجهة التنفيذية بمجموعةٍ من القادة وصُنّاع القرار وأصحاب الرأي، ولنسألهم أن يكتبوا لنا بنصف صفحة، رؤيتهم للأزمة الحالية. لو فعلنا ذلك، لوجدنا أنّ كلّ شخصٍ منهم يصف الأزمة الحالية بشكلٍ مختلفٍ تماماً: فالجهة التنفيذية تصف الأزمة أو مجموعة الأزمات بصورةٍ معيّنة، والجهة التشريعية تملك رؤيةً وتصوّراً آخر. إذاً، هذه قضية إدراك، أي قضيةٌ فكرية. ونصل إلى نهاية البحث. أنا لا أريد أن أستبق الأمور باتّجاه النهاية، وإنما أرغب فحسب أن أشير إلى أنّ الكثير من المشاكل الحالية يمكن أن تُحَلّ لو أنها دُرِسَت أو لو أننا قاربناها بطريقةٍ مجردةٍ بعيداً عن أيّ أفكارٍ ومواقفَ مسبقة. هذه أبسط البديهيات، وحضراتكم تعرفونها، ولكنها من البديهيات التي لا نمارسها أثناء محاولات حلّ الأزمة التي تمر بنا.

■ التوصيف مضطرب للازمة

هل هناك توصيفٌ واضحٌ وصحيحٌ للأزمة السياسية؟ المشكلة أيضاً حتى في الوصف، تقع في استخدام المفردات وفي استخدام اللغة. هذه المفاهيم لغويةٌ وفنيةٌ لا بمعنى أنها من أجناس الفنّ والأدب، كأن تكون مفاهيمَ تقنيةً تختصّ بها جهةٌ معينة. مثلاً، السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية تصفان المشكلة بحسب أدوات السلطة التشريعية والتنفيذية، على التوالي. والواقع يدل بما لا يقبل الشكّ على أنّ التوصيف مضطربٌ وغير مدروس، بل منفعلٌ بالأحداث ويعمد إلى الأسلوب الإرتجالي.

■ هل هناك عملٌ واضحٌ وصحيحٌ لحلّ الازمة؟

توجد مسألةٌ إجرائيةٌ وإشكالية منهجٍ وآليات. لو استحضرنا الطريقة التي عالجت بها الدولة هذه المشكلات القائمة الآن ــ ونبدأ من الظهور الإعلاميّ لأيّ شخصٍ في الدولة ــ وحتى آليات الحلّ، لبدا الأمر وكأننا مقطوعين عن تجارب العالم، وكأنّ القضية تحصل لأول مرة. ونجتهد، ومن الجيّد أن يجتهد الإنسان، ولكن من غير الجيّد أن نتجاهل تجارب الآخرين. اليوم، دول العالم كلها أو معظمها حصلت فيها نزاعاتٌ وإشكالياتٌ واضطرابات. وكلّ دولةٍ من دول العالم تقدّم درساً وتجربةً يمكن الاستفادة منهما. إننا لم نَعمَد إلى أيّ تجربةٍ من هذه التجارب، وإلى أيّ درسٍ من هذه الدروس لنستفيد منها في حلّ قضايانا ومشاكلنا، والدليل على ذلك أنّ واحداً من سياسيينا لم يقل مثلاً إنّ هناك أزمةٌ مماثلةٌ حصلت في دولة كذا، وإننا نحتاج لاستحضار هذه التجربة من أجل الشروع في حلّ المشكلة بطريقةٍ معيّنة، ودول العالم تقدّم لنا نماذجَ كثيرةً لحلّ المشكلات.

العمل الذي تقوم به الجهات المعنيّة أقلّ ما يوصف به هو أنه غير محترف، ويفتقد إلى الرؤية والدراية، وغالباً ما تُستخدَم فيه أساليب المدرسة

السلوكية (مدرسة بافلوف) وهي مدرسة المحاولة والخطأ. معظم القضايا تحسم اليوم بأسلوب المحاولة والخطأ. وهذا مؤشرٌ مهمٌّ جداً إلى أننا نمارس كلّ سياساتنا بطريقةٍ تعود إلى عام 1950، فالمدرسة السلوكية ماتت وانتهت في خمسينيات القرن الماضي، وجاءت بعدها مدرسةٌ عقليةٌ ومدرسةٌ ذهنيةٌ وغيرهما، ومازلنا الآن نمارس طرق المدرسة السلوكية في حلّ المشكلات.

■ الأزمة تواجه إشكالية القيادة

إشكالية القيادة: مسألة مهنيّتها وقياديتها، من هو المعنيّ بحلّ الأزمة؟ هناك طريقتان في التعامل مع الأزمة، مستوحَيَتان من البُنية الذهنية والعشائرية. فكبير القوم هو المُوَجِّه، والجميع ينتظرون توجيهاته، مع أنّ هذه الطريقة إن هي صحّت في بعض الموارد، فهي لا تصحّ بالضرورة في جميع الموارد. للأسف الشديد، في كثيرٍ من مؤسساتنا، نستحضر قائد المؤسسة، وأقصد به المدير أو رئيس القسم أو مهما كان منصبه ومكانته، وهو بدوره يستحضر ذهنية شيخ العشيرة أو ربّ البيت، وهذه الذهنية عبارةٌ عن اشتراطات، هذه الاشتراطات والمبادىء الأساسية تفترض أو تستلزم من الآخرين أن يحترموا هذا الكبير لمنصبه وكبر سنّه حتى وإن أخطأ. نحن جميعاً نعرف البنية الذهنية القبلية ــ مع كلّ الاحترام للتركيبة القبلية والاعتزاز بها ــ لكننا نتحدث عن طرق التفكير والحسم في مؤسساتنا، ولا أستثني حتى مجلس الوزراء، مع احترامي لهذه المؤسسة المهمة في البلد، وأنا نفسي كنت وزير دولة. كثيرٌ من المشاكل والمسائل التي تطرح في مجلس الوزراء كانت تُحلّ بطريقة "كبير القوم" العشائرية. ولا أريد أن أذكر أمثلة. ربما شَهِد بعضٌ من حضراتكم حادثةً أو أكثر. وحتى في مؤسساتنا الأخرى، للأسف، المهنية التي يجب أن نبني عليها المؤسسات اليوم تكاد تكون مفقودة.

■ إشكالية الإدارة وتعدد الخيارات

هل هناك طريقةٌ واضحةٌ لحلّ الأزمة؟ وهذه هي إشكالية الإدارة وتعدد الخيارات. هناك مثلٌ بسيطٌ يُذكَر عادةً، هو "التفكير خارج الصندوق"، أو ما يسمى في الفلسفة: "كهف أفلاطون". القصة أنّ مجموعةً من الأشخاص يعيشون في كهف، وفي بوابة الكهف نارٌ مضطرمة، وعندما يمر الناس أمام فوهة الكهف تنعكس ظلالهم على جداره، فيعتقد الذين هم داخل الكهف أنّ هذه هي الحقيقة: ظلال الأشياء التي تعكسها النار، لأنهم لا يرون ما يوجد خارج الكهف. كثيرٌ من مسؤولينا اليوم يعتقد أنّ البقاء في الكهف هو أسلم حلّ، فهم لا ينظرون خارج الصندوق كما يعبّرون؛ ما زلنا نحتفظ بأنفسنا داخل الصندوق ولا نريد الخروج منه، ولهذا السبب، إننا عندما ننظر إلى مشاكلنا، نفعل ذلك من زاويةٍ أحاديةٍ ولا ننظر من زوايا متعددة، وهذه إشكالية الإدارة وتعدد الخيارات. قدرة المدير تكمن دائماً في تعدد الخيارات، وكلما تعددت خياراته، أصبحت قدرته على حل المشاكل وعلى الإبداع أكبر، وكلما ضاقت الخيارات أو تناقصت، قلّت معها قدرة المدير على حسم المشاكل أو النزاعات.

معظم مؤسسات الدولة لا تتمتع بالمهنية، وقدراتها متواضعةٌ وطرقها في العمل بدائية. فحتى الآن، عندما نذهب إلى أيّ مصرفٍ أو دائرة، نجدهم يستخدمون سجلّ الصادر والوارد، وهذا السجلّ يُخطَّط بالمسطرة. المفترض أن تكون المصارف أكثر المؤسسات تقدماً. إذا أراد أيّ واحدٍ منا إنجاز معاملةٍ ما، فعليه أن يحمل معه الوثائق الأربعة: هوية النفوس، وشهادة الجنسية، وبطاقة السكن والتموينية، وشهادة الجنسية وحدها بحجم A4, فكيف يضعها في الجيب؟ هذه مشكلةٌ بالفعل. مؤسساتنا تعمل حتى اليوم بطريقةٍ خارجةٍ عن السياق التاريخيّ والزمنيّ. أبسط الدول في أفريقيا، من تلك التي لا تملك مقوّماتٍ اقتصادية، يحمل كلّ مواطنٍ فيها بطاقةً مدنية، وهذه كفيلةٌ بأن تحلّ الكثير من الإشكالات، وليس الأمنية فقط.

■ هل هناك إرادةٌ حقيقةٌ لحلّ الأزمة؟

هذا السؤال من الأسئلة الكبيرة، إذ لو وُجِدَت الإرادة لوجِدَت الطريقة. هذا هو السؤال الذي نسأله اليوم: هل هناك إرادةٌ لحلّ المشكلة الموجودة؟ المسألة قصدية، وهنا تأتي إشكالية تعدد القصديات ونزاع الإرادات. قلنا قبل قليلٍ إنّ العراق اليوم هو ساحةٌ تحتدم فيها كثيرٌ من القوى، بعضها إقليميةٌ وبعضها عالميةٌ وبعضها محلية.

هل تمتلك هذه القوى إرادةً مشتركةً لحلّ مشاكلها في العراق، أو لحلّ مشاكل العراق؟ وهذا النزاع، نزاع الإرادات، هل يستطيع العراقيون أن يتخلصوا منه؟ هل يستطيعون أن يوجّهوه باتجاه خدمة مصالح العراق؟ هذا السؤال نطرحه أيضاً قبل أن نمضيَ إلى البحث في أساليب حل النزاعات.

إنّ تعدد مصادر اتخاذ القرار، وتأثر صانعي القرارات بمتغيراتٍ لا قِبَلَ لهم بها ولا سيطرة لهم عليها يعرقل حلّ الأزمات ويؤجّلها، لأنّ ذلك سيتحوّل إلى وسيلةٍ للضغط، وعاملٍ من عوامل القوة التي يمكن لمن يملكها أن يؤثّر في موازين القوى والصراع.

تفكيك الأزمة نحو حلولٍ علميةٍ ممكنة: علينا أولاً أن نُعرّف الأزمة. كما تعرفون حضراتكم، هناك فرقٌ بين الأزمة والنزاع. قد يكون ثمّة نزاعٌ في الكثير من الأزمات، ويُستخدَم مفهوم الأزمة عادةً في المؤسسات الاقتصادية، أو في مواجهة الكوارث البيئية. توجد أزمةٌ في الواقع السياسيّ، ولكنها تطورت في العراق خصوصاً إلى مجموعة نزاعات، وهذه الأخيرة ولّدَت أيضاً الكثير من التداعيات، معظمها خارج سيطرة الأفراد، لذلك أصبحت لدينا نزاعاتٌ ذات امتدادٍ تاريخيٍّ وسياسيٍّ واقتصاديٍّ ومجتمعيّ، وهكذا تحولت الأزمة إلى نزاع.

■ تحديد الازمة

أنواع النزاعات كثيرةٌ وتختلف باختلاف المسببات والدوافع التي

خلقتها، وكذلك تختلف باختلاف النظريات التي تدرسها. لكنها يمكن أن تُحصَر ببضعة أنواعٍ أهمها :النزاع بسبب الكره التاريخيّ، النزاع بسبب شحّ الموارد، النزاع بسبب الظلم ــ وكلنا يعرف أمثلةً كثيرةً على هذه النزاعات. الكره التاريخي هو هذا الثأر بين طرفٍ وطرفٍ آخر، وشحّ الموارد هو السبب في النزاع على الموارد: على النفط، على مصادر المياه، على الطرق، على أيّ شيءٍ آخر.النزاع بسبب الظلم ينتجه إحساس فئةٍ بأنها مظلومة. كلنا يعرف أنّ شيعة العراق كانوا يرفعون شعار المظلومية التاريخية، والآن السُّنّة في العراق يرفعون شعار الظلم والتهميش، وأنهم أُقصوا من الوظائف والمناصب التي كانوا يتمتعون بها، فلكلٍّ روايته، ولكلٍّ لغته، ولكلٍّ ظلامته التي يرفعها. النزاع الإيديولوجي يحصل بسبب الأفكار التي يتبناها الشخص.

حتى نفهم طبيعة الأزمة علينا أن نحلل أطرافها، فهي من المكوّنات الأساسية للأزمات. من هم الأطراف المعنيون بالأزمة؟ هل هم الناس؟ هل هي السلطة المحلية؟ هل هي السلطة المركزية؟ هل هي جهاتٌ خارج العراق؟

أهداف الأزمة: ما هو الهدف من الأزمة؟ تغيير النظام، الحصول على مكاسب؛، تحرير مواردَ معينةٍ من أجل امتلاكها، حسم قضيةٍ تاريخية؛ نزاعٌ إيديولوجيّ.

وسائل الأزمة: ماهي الوسائل المستخدمة، هل هي وسائل عرفية؟ هل هي وسائل سلمية؟ هل هي خطاب؟ هل هي إعلامٌ فقط؟

ضحايا الأزمة: من هم الخاسرون؟ ومن هم الرابحون؟ وبهذا المعنى، لدينا ضحايا مرحليون، أي ربما لمدة سنة أو سنتين. قد نخسر أبنائنا ومؤسساتنا ولكن هناك ضحايا استراتيجيةٌ مثل مقدّرات البلد والأجيال القادمة. وهناك فائزون مرحليون. ربما يفوز حزبٌ أو مجموعةٌ من الناس في أزمةٍ معينة، ويخرجون منها منتصرين، ولكنهم يدركون بعد فترةٍ من الزمن أنهم تسببوا في خسارة كبيرةٍ لمن يمثّلونهم.

حلول الأزمة: وهذا هو بيت القصيد. ماهي الحلول اللازمة لمجموعة الأزمات التي نمرّ بها؟ السبيل الوحيد للإجابة على كلّ هذه الأسئلة المطروحة آنفاً يكون عبر اعتماد الوسائل العقلية والمنطقية والعلمية.

■ حلول الازمة

تأتي الحلول بحسب الإشكالات. إذا تحدثنا عن إشكالاتٍ ثقافيةٍ يجب أن نجد حلولاً ثقافية، كذلك الأمر إذا تحدثنا عن إشكالاتٍ في الخطاب. لم تستطع الكتل السياسية والقوى المؤثّرة أن تبلور حتى الآن، مع الأسف، خطاباً وطنياً يُقنِع كلّ أطياف العراق، السُّنّة والشيعة والكرد، بالانضواء تحته. أتحدث عن السُّنّة والشيعة بالإجمال، وهناك المسيحيون واليزيديون والصابئة، ولا ننسى أحداً، لكنّ هذه الأطراف هي المعنية بحلّ النزاعات الحالية. لو امتلكنا خطاباً موحّداً ينضمّ إليه الجميع ويشعرون بالانتماء إليه، لتمكنّا من حسم جانبٍ من جوانب النزاع بسبب الخطاب. ولو تمكنّا من حلّ قضيةٍ من قضايانا التاريخية المتعلقة بهذا التراث الثقيل الذي ورثناه، أعتقد أنّ جانباً كان سيُحسَم، وكذلك لو امتلكنا حلاً اقتصادياً لبعض المشكلات. مثلاً، لدينا نظريةٌ تتعلق بالتفاهم الاقتصادي، وأصحاب هذه النظرية يعتقدون أنّ بناء تعاملٍ اقتصاديٍّ بين الأطراف المتنازعة يؤدي إلى إيجاد عنصر السلام والاطمئنان.

كما توجد منهجيةٌ يجب اتّباعها بحسب نظرية النزاع ومراحل النزاع. للأسف الشديد، إنّ الذي يرصد الحكومة أو الجهات المعنية بحلّ المشكلات والنزاعات اليوم في العراق، سيجد أنها لا تتبع أيّ منهجٍ في فضّ النزاع أو حسمه. بحسب نظرية النزاع، توجد عدة مراحل لحلّ النزاع. أولاً، يجب فهم النزاع، وهذا يتطلب فهم خطاب النزاع. ثم ننتقل بعد ذلك إلى مرحلة السلام، وبعده إلى فضّ النزاع أو حلّه، ثم الحلّ النهائيّ. للأسف الشديد، الجهات المعنية لا تتبع هذه الخطوات، وكأنّ النزاع قضية ارتجالٍ وخَلقٍ

جديد، أو قضية إبداعٍ تُترَك للشخص الذي يتولاها، وكأنها لم تكن في يومٍ من الأيام علماً أو مادةً معرفيةً تُدَرّس. النزاع اليوم هو علمٌ ينتمي إلى مادة معرفيةٍ وحقلٍ معرفيٍّ كما أنّ له أدوات، وثمّة طرقٌ وإجراءاتٌ يجب أن تُتَّخَذ. الحكومة تعاملت مع كلّ النزاعات الموجودة بطرقٍ ارتجاليةٍ وعشوائيةٍ وخطابٍ ارتجاليّ، ولذلك نتجت ارتدادات، وهذه الأخيرة كان معظمها عشوائياً وارتجالياً هو الآخر. كما إنّ لدينا حالاتٍ من العنف المتبادل، وهذا دليلٌ على أنّ المتصدّين وصانعي القرار لم يستفيدوا من الخطاب النظريّ المتوفّر المتعلق بفهم النزاع، ولم يستفيدوا من تجارب الآخرين العملية، ولا من الخبرات الموجودة. العراق لديه أيضاً خبراتٌ وشخصياتٌ وعقولٌ تملك القدرة على فهم النزاع وحله.

الوقت داهمنا ولا أعلم كم بقي لي من الوقت، ولا أريد أن أتجاوز الوقت المسموح، لكنّ القضية أيضاً مرتبطةٌ بشكل وطبيعة النظام السياسيّ، وهذه مسألةٌ معقّدة. لا يمكن اليوم الحديث عن حلّ مشاكل العراق وأزماته إلا بحلّ مشاكل النظام السياسيّ، مثل تلك التي بدأت بعد عام 2003، كالتوافق والمحاصصة والمشاكل الدستورية. الدستور أيضاً يحوي مشاكل كثيرةً تتعلق ببُنية النظام السياسيّ، وكلّ هذه الأشياء تحتاج إلى حلٍّ ورؤيةٍ واضحةٍ لطبيعة بناء الدولة. هل نحن اليوم دولةٌ ديمقراطية؟ أعني بحسب التعريف في الدستور، هل نحن دولةٌ ديمقراطية؟ ممارسات الدولة اليوم ممارسات ديمقراطية. هذه المفاهيم جزءٌ مهمٌّ من آليات حلّ النزاع والإشكاليات.

■ كسر الحواجز التقليدية في التحالفات

أتحدث الآن بصفتي فردٌ يرأس كتلةً سياسية. و يمكن لحضراتكم أن تقولوا: أنت تحدثت الآن عن مسألةٍ مهمةٍ نعاني منها جميعاً، وهي مشكلة النزاعات في العراق. كيف تعاملتم مع هذا الموضوع ككتلةٍ سياسية؟ ماذا حقّقتم، وما هي الرؤيا التي قدمتموها للمساهمة في حلّ جانبٍ من جوانب

هذا النزاع؟ لا أريد أن أتحدث عمّا تبنيناه بشكلٍ عاطفيٍّ أو غير حيادي، بل سأحاول أن أكون حيادياً وأن أصِفَ الأمور بدون تدخّلٍ في التقييم. أريد أن أخرج عن التقييم، فلا أقول هذا جيّدٌ وهذا سلبي، أريد فقط أن أصف ما جرى.

كتلة الأحرار تنتمي إلى خطٍّ قائده السيد مقتدى الصدر. كانت الخطوة الأولى في الحراك الذي قام به السيد مقتدى الصدر بعد إدراكه أنّ هذا النزاع سيتفاقم، وسيصل إلى مرحلةٍ لا يمكن الرجوع عنها، هي كسر النظام التقليدي للعمل السياسي المطبّق في العراق، هذا النظام الصادر الذي تحولت على أساسه السلطة التنفيذية لتمثّل الشيعة في العراق بينما أصبحت السلطة التشريعية تمثل السنة. لقد حاول السيد الصدر أن يكسر هذا الفهم التقليدي الجامد، فخرج من هذا التحالف الذي يسمى رسمياً بالتحالف الوطنيّ، لكن لو سألتم أيّ عراقيّ، فسيقول إنه تحالفٌ شيعيّ. هذا التحالف، عندما يسميه الطرف الآخر تحالفاً شيعياً، فهو نوعٌ من أنواع النبز (إنكم تتحدثون عن الوطنية وتحالفكم هو تحالفٌ شيعي). وبإزاء ذلك، هناك تحالفٌ سنيٌّ لا نستطيع أن نسميه تحالفاً وطنياً حتى وإن كانت فيه مجموعةٌ من الشيعة، فهو ما زال يمثّل السنَّة. نحتاج إلى خطوةٍ جريئةٍ تكسر هذين الحاجزَين أو الجدارَين. تمثلت الخطوة الجريئة بالخروج من هذا التحالف الذي يسمى بالشيعي، ومحاولة إيجاد رؤيةٍ مشتركةٍ واضحةٍ مع التحالف الآخر الذي يسمى بالتحالف السني، وكان هذا هو الدافع وراء ذهاب السيد مقتدى الصدر إلى أربيل. أتحدث عن الأزمة الأولى، أي أزمة سحب الثقة وما إلى ذلك، ولا يهمني الآن ماذا نتج عن هذه الخطوة، التي تستحق بمفردها أن تُعتَبَر مبادرةً مهمةً تحمل رسالةً مهمة، مفادها أنه بوسعنا الخروج عن هذه التحالفات التي هي سببٌ لأزمةٍ تاريخيةٍ وثقافية، بالإضافة إلى أنها أزمة وعي، لأننا نتحدث الآن عن تحالفاتٍ سياسيةٍ توصف بأنها سنيةٌ أو شيعية، وهذه الخطوة الأولى.

■ توجيه العمل السياسي بآليات دستورية

الخطوة الثانية تتمثّل بإيجاد خطابٍ صريحٍ وواضحٍ نتحدث فيه عن أسباب الأزمات والمشكلات دون مداراة. الخطوة التالية هي ممارسة كلّ ما نستطيعه من آلياتٍ دستوريةٍ وديمقراطيةٍ من أجل تحقيق التغيير والأهداف التي نريدها. لم تكن هناك محاولاتٌ لإسقاط الحكومة، ولن تكون هناك محاولاتٌ لإسقاط هيبة الدولة أو شخصيتها. وإنما كانت هناك محاولاتٌ لتوجيه العمل السياسيّ باتجاه الآليات الدستورية. الذهاب إلى البرلمان، والحديث عن تغيير الحكومة أو شخص رئيس الوزراء: كلّ هذه المحاولات كانت ضمن السياقات غير المألوفة وغير المتوقعة لكثيرٍ من الخطوات التي اتخذتها كتلة الأحرار بعد ذلك.

حدثت أمورٌ في البرلمان ومجلس الوزراء لم يكن الهدف من ورائها الخروج من عنق الزجاجة، كما يعبّرون، أو الخروج من الأزمة التي غدت مرشحةً للتتحول إلى صراعٍ طائفيّ، وكلّ من يحاول أن يداري على هذا الموضوع بقوله إنّ الأزمة ليست بذاك السوء، نقول له: بلى، إنّ الأزمة بهذا السوء بالفعل، وقد وصلت إلى حدّ أنّ دولاً إقليميةً وصَفت الوضع في العراق بالوضع الطائفيّ. إذاً، كان الأمر يحتاج إلى جرأةٍ في التعامل. هذا الفهم وهذا الإدراك وهذا الحراك الذي قام به السيد مقتدى الصدر وكتلة الأحرار كان بإتجاه إيجاد حلٍّ جذريٍّ لطبيعة وشكل الحكومة في المستقبل.

كنا نأمل ألّا تتبنّى الحكومة مفردات "سني وشيعيّ وكرديّ" في المرحلة المقبلة، وإذا كان هذا الأمر يبدو مستحيلاً في الوقت الراهن، تبقى المحاولة ضرورية. أما بالنسبة للسيد مقتدى الصدر، فإنه ينظر إلى جانب التكليف الشرعيّ، وأعتقد أنّ ذلك من ضمن واجبه. يوجد نصٌّ جميلٌ جداً، ومفيدٌ لنا في العمل السياسيّ وإن كان نصّاً دينياً، ونحن نتبناه في كتلة الأحرار. وهذا النصّ هو كتابٌ أو كتيّبٌ للسيد الشهيد الصدر الثاني محمد صادق الصدر عام

1956، تحدّث فيه عن الطائفية في نظر الإسلام، وقد تمّ العثور على مخطوطة هذا الكتاب منذ مدّة قريبةٍ ونحن في قلب الأزمة. يصف هذا الكتاب طبيعة الاحتدام بين فريقَي السنة والشيعة إذا وصل أحدهما إلى الحكم: عندما يصل السنة إلى الحكم يحاولون تهميش الشيعة، فهل ينبغي على السنة أن يصطفّوا خلفهم فيتحول الموضوع إلى نزاعٍ طائفي؟ ونفس السؤال يُطرَح إذا وصل الشيعة إلى الحكم.

الجواب حاضرٌ في هذا الكتاب الذي نتبناه كخطةٍ عملٍ لنا. إنّ الشيعة والسُّنّة متى ما وصلوا إلى الحكم، فإنهم حينئذٍ يمثّلون جهةً سياسية، لا التشيع ولا التسنّن، لأنّ الساحة الحقيقة للجدل بين السُّنّة والشيعة هي المسجد والمدرسة الجامعة، وهذه إيديولوجيةٌ لا يمكن أن تتحول إلى شكلٍ من أشكال بناء الدولة بشكلٍ تعسفي، بمعنى أنّ ينحصر الخيار فقط بين بناء الدولة بحسب المذهب الشيعي أو السني. هذا هو الحل الآخر الذي تبنيناه نحن في كتلة الأحرار كمنطلقٍ يخلّصنا من أزمةٍ وقضيةٍ مخيّمةٍ على أذهاننا. كلّنا يفكر إذا وصلنا إلى مرحلة الحكم السني، فماذا نصنع ــ وأنا أقصد المتديّنين الذي ينطلقون من خطابٍ إيديولوجيٍّ أو عقائدي ــ هل نحوّل الحكومة إلى حكومةٍ إسلامية؟ هل نحكم بما أنزل الله وبسنة رسوله (ص)؟

الجواب جاء في الكتاب، والمشكلة تكمن في أنّ السؤال المطروح ليس هو السؤال المناسب. فالمهم في الواقع، هل سأكون عادلاً؟ إذا وصل السني إلى الحكم ولم يكن عادلًا، فلا بدّ للسنة أن يعزلوه عن الحكم، وكذلك الأمر إذا وصل الشيعي إلى الحكم. المسألة إذاً ليست قضية سنةٍ وشيعة، بل هي قضية عدل.

■ انتخابات مجالس المحافظات

أتحدث الآن بشكلٍ موجزٍ عن الانتخابات الأخيرة. الموضوع متشعّب،

ولن أتمكّن من احتواء كلّ أطرافه لتعقيده. في الانتخابات الأخيرة بحسب النظام الانتخابيّ الجديد، أي نظام سانت ليغو، عملنا على تقسيم الكتلة إلى مجموعةٍ من القوائم، فكانت خمس مجموعاتٍ بحسب المحافظات، لأنّ النظام يضمن للكتل الصغيرة أن تفوز ببضعة مقاعد، فكان هناك تحققٌ لـ (59) مقعداً. الكتل الأخرى دخلت مؤتلفةً مع كتلٍ أخرى فشكّلت أيضاً أكثرية. وأعرض الآن رؤيتنا لإدارة الحكومات المحلية. لدينا مجموعة مبادئ:

المبدأ الأول: يجب إشراك الجميع في إدارة الحكومات المحلية، وهذا مبدأٌ أساس.

المبدأ الثاني: المجالس المحلية هي مجالس خدمات وليست مجالسَ للنزاع السياسيّ.

المبدأ الثالث: من لا يستطيع أن يقوم بالخدمة، ومن لا يستطيع أن يدافع عن الجماهير، يجب ألّا يكون موجوداً في هذا المكان، شاغلاً لمقعدٍ في مجالس المحافظات.

قبل يومين، استقبل السيد مقتدى الصدر كلّ الفائزين في الانتخابات، وقدّم لهم بدلة العمل والخوذة، وفي ذلك إشارةٌ واضحةٌ إلى رغبته في رؤيتهم يعملون في الشارع، وفي الميدان، وخدّاماً لهذا البلد. ما نتمناه اليوم، وأنا أتحدث هنا عن نفسي لا الآخرين، هو الوصول إلى تحقيق شعار خدمة العراقيين جميعاً من دون استثناء، والدفاع عن مكتسبات العراقيين كلهم، كما ينبغي أن تكون مجالس المحافظات مجالس خدمة.

وشكراً جزيلاً لكم على حسن إصغائكم.

القسم الثاني
المداخلات والتعقيبات

شكراً جزيلاً لأخينا الفاضل الدكتور ضياء الأسدي. وكما تجري العادة، سيبدأ الآن دور المداخلات والحوار وأعتقد أنها ستكون إحدى المحاور الأهم في الندوة ومن ثم ننتقل إلى التعقيبات ونحاول أن نكرس لها وقتاً محدداً أتمنى من الإخوة الالتزام به.

❖ **الأستاذ هاني إدريس: بقاء بعض القوى الموجودة مرهون باستمرار الأزمة**

السؤال الأول: حدد الأستاذ المحاضر ثلاثة معايير معينةٍ لحل الأزمة أو معايير تتحكم بثلاثة عوامل من الأزمة وهي: أطراف الأزمة، وقضيتها ونوعها من حيث شدتها، بالإضافة إلى الأدوات المعتمدة. فأسأل المحاضر أيٌّ من هذه العوامل هو باعتقاده العامل الحاسم من ضمن هذه المعاير الثلاث؟

السؤال الثاني: يبرز فرقٌ كبيرٌ بين إدارة الأزمة وحلها وهو مرتبطٌ أيضاً بهذه المعايير الثلاثة. تعمل جميع القوى في العملية السياسية على إدارة الأزمة وما من أحد يعمل على حلها، لأن حلها ينزع أسباب حدوثها. أطرح أيضاً السؤال التالي: هل بقاء بعض القوى السياسية الموجودة، خاصةً أنت نظراً إلى أنك طرحت إشكالية ماهية الداخل والخارج، مرهونٌ ببقاء الأزمة؟ أي هل من الممكن أن تسقط القوى في حال تم حلّ هذه الأزمة؟ شكراً جزيلاً.

◄ **تعقيب المحاضر: تحرص بعض القوى على وجود الأزمات**

شكرًا جزيلًا للأستاذ هاني. بالنسبة إلى جواب السؤال الأول حول العامل الحاسم في المعايير الثلاثة، أعتقد أنّ الأمر يتعلق بطبيعة الأزمة فنحن نجد أزماتٍ بأنواعٍ مختلفة، إذاً العامل الذي يحسم الأزمة هو طبيعتها.

أما في ما يتعلق بجواب السؤال الثاني، فيظهر فرقٌ كبيرٌ بين حلّ الأزمة وإدارتها، كما تظهر مراحل في فهمها وإدارتها وحلّها والتحول نحو السياسة.

نعم تحرص بعض القوى على أن تستمر الأزمات لأنها تعتقد أنّ بإمكانها ممارسة سلطةٍ أكبر وتحقيق إرادةٍ أكبر ومكاسب كثيرةٍ في حال وجود أزماتٍ ولا أستطيع أن أسمي هذه القوى، فربما تكون موجودةً على ساحة العمل السياسي العراقي وربما هي غير ظاهرةٍ وغير موجودة.

❖ **السفير محمد سعيد الشكرجي: وجود نكوص سياسي**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، لا شك في أنّ هذا البحث قيمٌ والملاحظات جميلةٌ وتستحق التفكير وأشكر الأستاذ المحاضر على بحثه هذا والشكر الجزيل للسادة آل بحر العلوم على إقامة هذه الندوات التي من الممكن أن تشكل طبقةً ثقافيةً وفكراً سياسياً في البلد. ولدي ملاحظاتٌ بسيطة، مثلاً حين قلت إنّ النظام كان علمانياً قبل عام 2003 وإنّ العلمانية غير موجودةٍ من خلال محاربة الحركات السياسية الدينية، الموضوع أمتد إلى التدخل في ممارسة العبادة وقد سقط شهداء مثل عبد العزيز البدري وبنت الهدى والشهيد الصدر الأول، وصحيحٌ أنّ توجههم كان سياسيّاً ولكنه أمتد ليشمل خطباء الجوامع والمتدينين وغير ذلك، ولم يكن موقف النظام السابق حياديّاً تجاه المتدينين فلم يسمح لأيّ دينٍ التحكم بالقرار السياسي.

الواقع أنّ المحاضر قد تطرق بتفصيلٍ جيدٍ إلى الأزمة وكان من الممكن أن يهتم بجانبٍ آخر من الحياة السياسية العراقية وهي منظومة الحلول، أي حلول الأزمات ومثلما تعرفون إنّ الدستور يكفل قوانين معينةً ويجب علينا أن نهيئه لنظامٍ سياسيٍّ لحكومةٍ ودولةٍ مدنية، أي دولةٌ علمانية. أعتقد أنه من الممكن أنً نبذل جهداً في هذه العملية ونشخص المسألة أساساً لأنها خربت كل البناء الذي كان موجوداً بحيث أنّ السنوات الأولى كانت جيدةً من ناحية الاستقرار السياسي، والآن نجد نكوصاً سياسيّاً، كما نلاحظ أنّ الجانب الاقتصادي يتقدم ببطء، أما الجانب الثقافي والاجتماعي والتربوي فقد تقدم بخطواتٍ كبيرةٍ جداً قياساً بالتخلف السياسي والعملية السياسية ويكمن الحل في التخلص من المحاصصة السياسية.

◄ **تعقيب المحاضر: المحاصصة والخطاب الطائفي والبنية الثقافية**

شكراً جزيلاً سعادة السفير، كانت الملاحظة الأولى قيمةٌ وأشكرك أستاذي الكريم على طرحها. بالنسبة إلى الملاحظة الثانية، صحيحٌ أنّ السنوات السابقة، أي التي شملت قضية المحاصصة وطبيعة النظام السياسي، كان لها دورٌ في نشوء الأزمات، لكن هذا الأمر يشكل جانباً من جوانب الأزمة، إذ تبزر جوانبٌ أخرى أي تلك التي تظهر في الخطاب الطائفي في كل مرحلةٍ وهي لا تنتمي إلى التحول السياسي الذي حصل في العراق، كما أنها كانت موجودةً حتى قبل أن يتحول العراق من المركزية الشديدة إلى اللامركزية.

تبرز قضيةٌ أخرى تُعنى بالبنية الاجتماعية والبنية الثقافية وهي أيضاً لم تنشأ قبل التحول بل كانت موجودةً لكنها ظهرت مابعد سقوط النظام، وإذا ما عالجنا المشكلة السياسية من خلال إيجاد نظامٍ سياسيٍّ واضح المعالم، كيف نعالج الخطاب التاريخي الذي يخندق الناس طائفياً؟ وهذا إشكالٌ آخر يحتاج إلى مراجعة، وشكراً جزيلاً.

❖ **الاستاذ محمد مرعي: أبعاد الأكاديميين إحدى وجوه الأزمة**

السلام عليكم جميعاً، أشكر الأستاذ المحاضر، ولكنني أعتقد أنه طرح الموضوع على شكل محاضرةٍ أكاديمية، فتطرق إلى معنى الأزمة وشروطها وغير ذلك، وكنا نأمل منه أن يدخل في موضوع الأزمة مباشرةً فلكل أزمةٍ خصوصيتها وحالتها، لذلك كان الكلام عاماً ونحن أردنا أن يتحدث عن الأزمة التي نعاني منها في الوقت الحاضر. أعتقد أنّ الخلية التي تشكلت لحلّ هذه الأزمة لم تكن موفقة، ويعود السبب في ذلك إلى إبعاد الكتل السياسية الأكاديميين الذين يشكلون عناصر بإمكانها أن تدير الأزمة وتفهمها وأن تحلل الواقع ومن ثم تأتي بحلول.

وبالنسبة إلى المداخلة الأخرى المتعلقة باستخدام حلّ الأزمة وإدارتها فأعتقد أنّ الموضوع ينقسم إلى نوعين هما إدارة الأزمة والإدارة في الأزمة

وقد تحققت مكاسب لصالحها ولم تقم بإدارة الأزمة ولم تتم إدارة الأزمة حتى الآن.

ثانياً: حصل سوء تفاهم حول تصريح للسيد مقتدى الصدر أو ربما كان حصوله مراداً حين نعت الجيش العراقي السابق بالسني الذي يقتل الشيعة والجيش الحالي بالشيعي الذي يقتل السنة، فنحن نرفض بالتأكيد أن يُسمى الجيش العراقي سنيّاً وشيعيّاً، ولكن أعتقد بصفتي ضابطاً سابقاً أنّ الجيش العراقي لم يكن سنياً ولكن يعود السبب في ذلك إلى انتماءه للنظام كما أنّ قائد النظام هو القائد العام للقوات المسلحة، أما في الوقت الحاضر فليس الجيش شيعيّاً فوزير الدفاع سنيٌّ والكثير من قادة الجيش هم من السنة و قاموا على العكس بإقصاء قياداتٍ شيعيةٍ أكثر من سنيةٍ من الجيش السابق.

◄ **تعقيب المحاضر:**

بالنسبة إلى السؤال الأول المتعلق بكون طرح الموضوع أكاديمياً، أجد أنه من واجبي وتكليفي أن أوضح وجهة نظري أو الطريقة التي أطرح بها الموضوع لأني لا أستطيع أن أعطي حلولاً ولو أعطيت حلولاً لكانت متأثرةً بالطرف السياسي الذي أنتمي إليه فأنا أملك رؤيةً للحل ولكنها للأسف منحازةٌ لانتمائي السياسي.

أما بالنسبة إلى تصريح السيد مقتدى فقد تم فهمه بطريقةٍ خاطئة، إذ كان يقصد في الحقيقة أنه يرفض كما رفضنا أن يكون الجيش السابق سنياً بهذا المفهوم وأن يقتل الشيعة وأنه يرفض الآن أن يكون الجيش شيعياً ويقتل السنة إذاً لا يعني بكلامه أنّ الجيش السابق كان سنياً وإنما هو يرفض هذا الكلام.

❖ **الدكتور عبد الجبار الحجامي: العملية السياسية ليست متعثرةً وأمريكا ليست منزوية**

بسم الله الرحمن الرحيم، السلام عليكم، أولاً أتقدم بالشكر الجزيل

للدكتور إبراهيم بحر العلوم الذي عودنا دائماً على تهيئة مثل هذه الأجواء كما أشكر الأستاذ المحاضر ضياء الأسدي على ما قدمه من مستوى أكاديميٍّ علميٍّ في المحاضرة وهو جديرٌ بأن يناسب مقام الحضور الكرام.

والنقطة التي أرغب في التطرق إليها تتعلق بالأزمة وبتعريفها، فالأزمة هي الخروج عن المسار الطبيعي نتيجة تناقضات العناصر الداخلية لظاهرة معينة على صعيد مجتمعنا، وتظهر عناصر مكونة لهذا المجتمع فهل وصلت التناقضات داخل هذه المكونات إلى الازمة؟

الواقع أنّ تركيبة وطبيعة مجتمعنا العراقي مهيأةٌ لهذه الأزمة ولكن الجتمع لا يعيشها، وأعتقد أنّ الأزمة مصنعةٌ لهدفٍ معينٍ فكل أزمةٍ أو صعوبةٍ تكون ناتجةً عن ظروفٍ ذاتيةٍ وموضوعيةٍ، والعامل الموضوعي الخارجي هنا هو الأكثر سيطرةً وهيمنةً على مسار حركة الأزمة. إذا سألنا هل الأزمة سياسيةٌ أو طائفية؟ بنظري هي أزمةٌ سياسيةٌ ترتدي ثوب الطائفية، وأنا لا أعترف بوجود أزمةٍ وإنما هي مصنعةٌ لتساير مسار العملية السياسية.

فالعملية السياسية لسيت متعثرة، وأميركا غير منزويةٍ عن دورها الحقيقي فقد رسمت طريقة بناء الدور ووضعت العربة على السكة وتركتها تسير، وهي تدفعها كلما توقفت. المطلوب إذاً استكمال متطلبات ما تم رسمه في الدستور للعملية السياسية ومن ضمن ذلك قضية الأقلمة، وأرى أنّ ما يسمى بالأزمة هو صعوبةٌ نصل من خلالها إلى تطبيق الأقلمة نحو النظام الفدرالي لنستكمل بناء الدولة، ثم ننتقل إلى مرحلةٍ جديدةٍ من العملية السياسية لتطبيق الخصخصة في ما بعد. وقد حاول الأستاذ ضياء أن يلقي بعض اللّوم على الإقليم، إذ تظهر عوامل ذاتيةٌ تتعلق في الداخل وأخرى خارجيةٌ والإقليم مجرد أداةٍ كما هو الحال في بعض أطراف الأزمة في الداخل فهي أدواتٌ وهم جزءٌ من العملية السياسية لكنهم أدواتٌ تركب موجة الأزمة. كما أنّ قطر وسواها هي مجرد أدواتٍ في هذه العملية، وما نريده هو التركيز على هذه العملية وهذه

العوامل المجتمعة وأن نجد طريقةً لوضعها تحت السيطرة حتى نقلل من الخسائر التي تنال الإنسان البسيط الاعتيادي. المطلوب إذاً إيجاد طريقةٍ نعالج من خلالها الأزمة وقد طرح المحاضر بعض الخيارات التي أتمنى أن تكون محور النقاش وهي متعلقةٌ بكيفية تقليص الخسائر وإلا يكون الهدف مرسوم والعملية سائرة، وشكراً جزيلاً لكم.

❖ **الاستاذ محمد الشرع: هل من رؤية متكاملة لحل الأزمة العراقية؟**

السلام عليكم، شكراً لمعالي الوزير على هذه الإطلالة. في الحقيقة يمكننا أن نفهم أكثر مجموعةً من المواضيع الشيقة من غيرنا لأننا نختص بالمسائل الأكاديمية، والحقيقة أنني أوافق على وجهة نظر المحاضر بأنّ الأزمة معقدةٌ ومركبةٌ وأنّ الأزمة الداخلية هي ردة فعلٍ لأزمةٍ أكبر منها، أي أزمةٌ إقليميةٌ وأخرى دولية. وغالباً ما تكون معظم هذه الأزمات اقتصاديةً وتنعكس بشكلٍ سياسيٍّ كما هو الحال في المشكلة السورية، ولعلّ الكثير من الأخوان يعرفون أنّ للأزمة السورية تأثيراً على العراق وهي عبارةٌ عن صراعٍ بين محورَيْن: الأول مُكوّنٌ من إيران وروسيا والثاني من الاتحاد الأوروبي وقطر.

ربما ترتبط القضية التي تهمنا في هذا االموضوع بالتراكم الناتج في مؤسسات الدولة ولا أعتقد أننا نملك اليوم في العراق مؤسسة، بمعنى أنه ليس لدينا سياسيين يقحمون في السياسة، ولكن من الصعب أن نجد منهم قادةً على مستوى الدولة لدرجة أننا لا نملك إدارةً سياسيةً في مجلس الوزراء لأننا نملك كمّاً هائلاً من المستشارين السياسيين ولا نملك أدواتاً سياسية، وبالتالي السؤال الذي أريد أن أطرحه هو:

هل لكتلة الأحرار رؤيةٌ لا تكون عبارةً عن ردود أفعالٍ للأزمة، بل تكون رؤيةً متكاملةً لعملية حلّ الأزمة العراقية من ناحيةٍ جذريةٍ وليس من ناحية رد فعلٍ لحدث معين؟ وشكراً جزيلاً.

تعقيب المحاضر: تعزيز الحكومات المحلية وبناء نظم اقتصادية

رؤيتنا حول تعزيز الحكومات المحلية وبناء نظمٍ اقتصاديةٍ وتخفيف الاعتماد على المركز، أوافق تماماً على الملاحظتين الأولى والثانية، للأسف الشديد لم نحظَ حتى الآن بمخططين استراتيجيين ولا نملك مستودعات الدراسة والبحث، للأسف الشديد إنّ العراق أحد بلدان العالم الأكثر حاجةً لها لكن لم تهتم الدولة والحكومات المتعاقبة حتى الآن بهذا النوع من الرجال.

أما بالنسبة إلى السؤال المتعلق بوجود رؤيةٍ لكتلة الأحرار حول عملية حل الأزمة العراقية فأتبنى مفهوماً بسيطاً جدّاً لهذا الموضوع وهو أنّ جمهور الأزمة ومن يشارك فيها هم عادةً المواطنون، حتى أنّ السياسيين يستقطبون الناس للدخول في أزمات، ونحن بلدٌ فيدراليٌّ لا مركزي، لذلك أعتقد أنّ الحل الأمثل في هذه المرحلة هو تعزيز الحكومات المحلية وبناء نظمٍ اقتصاديةٍ تقوم على تنمية المجتمعات الصغيرة وتخفيف الاعتماد على الدولة المركزية بشكلٍ كبير، أي تفويض الصلاحيات من الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية وإشغال الحكومات المحلية بقضايا التنمية وإبعادها عن قضايا الجدل السياسي وأعتقد أنّ ذلك كافٍ لوضع البلد على الجادة الصحيحة بحسب النظرية التي ذكرتها لحضراتكم والتي تفترض وجود إشكالٍ وجدلٍ كبيرٍ اليوم حول ما إذا كانت المجتمعات الغربية مجتمعاتٍ ديمقراطيةً أو إذا كانت الديمقراطية مصنعة، أي أنّ أجهزة الدولة تقوم بصنعها، وبالتالي تحولت العلمانية إلى دينٍ يمارس نوعاً من الثيوقراطية حتى على مؤسسات الدولة المستقلة والإعلام بحيث أصبح الإعلام موجهاً، أي لا وجود لديمقراطيةٍ حقيقية، والخلاص من كل هذه الإشكالات هو توجيه اهتمام الدولة نحو تنمية البشر وتنمية المجتمعات وأنا أؤمن بوجود حلٍّ لذلك.

ونتبنى في كتلة الأحرار هذا المفهوم حول تنمية المجتمعات الصغيرة

الذي يقتضي أن يكون الإنسان ضمن مجتمعه الصغير قادراً أولاً على إيجاد فرص عملٍ وتوفير وسائل الإنتاج وعلى العطاء والإبداع وأن يكون مراقباً لمؤسسات الدولة على هذا المستوى أي أن يهتم بالمدرسة وبالمركز الصحي ويهتم بالشارع ويراقب نظافته من حيث التشجير والخدمات، فإذا بلغنا هذا الوعي وسرنا في هذا الاتجاه أعتقد أنّ الحكومة على المستوى الأعلى ستنشغل بقضايا استراتيجيةٍ وتترك للمواطن قضايا تهمه.

❖ **الدكتور سلام الزوبعي : يحتاج العراق إلى المشروع الوطني الذي يعزز المواطن**

السلام عليكم رحمة الله وبركاته، شكراً للدكتور ضياء على هذا التشخيص الرائع وحقيقةً بدوت لنا خجولاً حين تحدثنا عن حلول، ومن حقك أن تكون خجولاً فالتحديات كبيرةٌ وأنا أقول إنّ أغلب الذين تصدوا للعمل السياسي ظنوا أنّ حسين خطف الحكم ونسوا أنه خطف الوطن والمواطن وانشغلوا بالحكم وأهملوا الوطن والمواطن.

أما النقطة الثانية: فظن الشعب العراقي أننا سنرفع الظلم والظالم، فرفعنا الظالم وأبقينا على الظلم والكل يتذكر أن الجادرية والمنصور وغيرها من الأحياء الراقية كان يسكنها ابن السبعاوي وابن وطبان وغيرها من القصور الفارهة والآن يسكنها أبناء السلطة، والسلطة في هذه القصور مع الفارق.

فليتحملني الدكتور ضياء قليلاً وأنا أثق به والكل يحترم التيار الصدري والسيد مقتدى الصدر ولكنه حين يتصرف بطريقةٍ سياسيةٍ لا يعفيه ذلك من الناحية الشرعية فهو عالمٌ وابن عالمٍ وابن مرجعٍ وأود أن أسأل سؤالاً: لقد خرج السيد مقتدى الصدر بإتجاه القائمة العراقية وهو يعرف أنّ للقائمة العراقية ثلاث مشاريع، مشروعٌ أمريكيٌّ وآخر بعثيٌّ وآخر تركي، فكيف يسوغ لنا التعامل مع هذه المشاريع الثلاثة؟ لكنني أحلل هذا التصرف من الناحية السياسية فلو توقفت حركة السيد مقتدى الصدر في المنتصف ولم تعبر إلى

الطرف الآخر لكانت من الطراز الرائع، وقد وجه رسالةً قائلاً إن السبب وراء الخروج من هذا التحالف الوطني الشيعي هو أنّ التحالف الوطني الشيعي والسني والكردي أمرٌ معيبٌ بصراحةٍ فهو لم يرتقِ إلى التحالف الوطني العراقي، ما يشكل مشكلة، ولذلك حين نشاهد اليوم وجود حركةٍ مكوكيةٍ لترميم التحالف الكردي الشيعي نشعر أنها رسالةٌ لدفع الطرف الآخر. وأقول لكم إخواني حول كل ما يجري في واقع الحال إنني أدرك وجود ثلاثة مشاريع خطيرةٍ في المحافظات السنية ولكن تصرفات الحكومة وتصرفات الأطراف المشاركة تدفع السنة إلى الإقليم فأين العلة حينما يُسمح الآن بترميم التحالف الشيعي الكردي؟ هل العلة في عروبتنا؟ هل هي في القومية؟ يعنى ذلك أننا رجعنا إلى عام 2006 ويبقى التحالف الشيعي الكردي والسنة في الطرف الآخر.

لذلك إخواني أقول لكم إنّ المشروع السياسي لا يمثل شيعة العراق والمشروع السني لا يمثل سنة العراق، فلنعطي الأكراد خصوصية، ودعونا نتكلم عن المشروع السياسي السني الشيعي فهو لا يمثل سنة العراق ولا الشيعة وهما يحملان هدفَيْن لا يلتقيان أبداً لذلك لا تلتقي هذه المشاريع إلّا إذا ارتقينا إلى المشروع الوطني الذي يعتمد على تعزيز المواطنة، وظهور الكفاءات العراقية التي لا تنتمي إلى الشرق أو الغرب. وآخر ما أقوله هو أنّ الحكومة اختارت مؤخراً ثلاث شخصياتٍ لتقوم بدور الوساطة فرُميت إحداها بوردة، في حين رُميت الأخرى بعدة ورود، فهل هذا يعني أنّ الثالثة ستُرمى بوردةٍ أخرى أم أنّ الحكومة لا تجيد التعامل سوى مع من يرمى الورود؟ هذا هو السؤال وتحياتي لكم.

❖ **الاستاذ فاروق عبد القادر: ليس صحيح أن نتهم السنة بالإرهاب**

بسم الله الرحمن الرحيم, السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، شكراً للدكتور ضياء على هذه المحاضرة القيمة. في الحقيقة أوافق على كثيرٍ من

الكلام الذي قاله الدكتور سلام الزوبعي حول واقع الحال ووصفه، وهل من أحدٍ لا يوافق على أنّ (العدل هو أساس الملك)؟ لا أعتقد أنّ أحداً يقول غير ذلك. هل من شخصٍ لا يتعقد بوجود متطرفين؟ دعونا نسمي الأمور بتسمياتها، نحن نجد متطرفين من السنة كما نجد متطرفين من الشيعة. لا أعتقد أنّ أحداً يختلف حول ذلك. هل من أحدٍ لا يوافق على أنّ استمرار العملية السياسية بهذا الشكل ومن دون حلولٍ أو تدخل العقلاء يؤدي لا سمح الله إلى ما نراه الآن في دولة سوريا في مبانيها وأزقتها وشوارعها بعد أن كانت ما كانت عليه سابقاً؟ لا أعتقد كذلك. هل من أحد يختلف على أنّ الأصوات المتطرفة في العراق لا تمثل على أقصى تقدير 10 في المئة؟

أين العقلاء إذاً؟ والكل يعلم بوجود أصواتٍ نشاز هنا وهناك في هذه المظاهرات وبوجود الغث والسمين وأنّ منهم من يدّعي أنّ له ارتباطاتٍ إقليميةً وأجهزةً أخرى، ولكن ألا يوجد منكم رجلٌ رشيد؟ أليست الحكومة صاحبة الحكمة؟ أليست الحكمة مطلوبةٌ من الحكومة أكثر مما هي مطلوبةٌ من الجماهير التي تقف وتحركها العواطف والشعارات؟ أليس المطلوب من العقلاء الشيعة كما السنة أن يجتمعوا ويقولوا إنهم لا يستطيعون الرضوخ للطائفيين من الجهتين؟ ينبغي لهذا الموقف أن يُوجه 90 في المئة من الشعب العراقي ويجب على السياسيين الذين يعبّرون فعلاً عن روح الوطنية العراقية أن يقودوه بهذا الاتجاه. وصحيحٌ أنّ للدول الإقليمية شرقاً وغرباً مصالح ودوائر استخباريةً وأفراداً يرتبطون بها ومصالح متعددةٍ ولكن أين الوطنية العراقية في نفوسنا جميعاً التي تأبى أن تتدخل الدول المحيطة بنا؟ وقد عشنا سنّةً وشيعةً في السبعينات وأنا أحد الذين اعتقلوا أيام ناظم كزار، أتعلمون أنّ قسماً من الذين كانوا معي وهم من السنة اتُهموا بالانتماء إلى حزب الدعوة وأنّ قسماً من حزب الدعوة اتُهم بالانتماء إلى الإخوان المسلمين، وكما ذكر الأستاذ إنّ صدام حسين ظالمٌ ودكتاتور.

أنتم تعرفون أكثر من السنة أنّ الكثير منهم وقف ضد الدكتاتور وقد

ظهرت محاولاتٌ انقلابيةٌ ضده في كثيرٍ من المدن كالرمادي والموصل كما ظهرت في تكريت حركاتٌ انقلابيةٌ ضده لأنه ظلم الجميع. إذاً لم لا نقف الوقفة الصحيحة ونأخذ الأمور بحكمةٍ وننزع فتيل الأزمة ونخلّص بلادنا من المصير الذي نراه أمامنا؟ فإذا استمرت الأمور على هذا النحو أتمنى من الإخوة سواءً كانوا في التيار الصدري أو في دولة القانون وكتلة المواطن أن ينظروا إلى عموم السنة الذين يشعرون بمظلمة. نعم يظهر ظلمٌ في الإجراءات الأمنية في كثيرٍ من الأمور، ولكن لا يعني ذلك أنّ السنة يقفون وراء الإرهاب، فالإرهاب هو الذي يدمر هذه المدينة، والموصل الآن مُدمرة بسبب القاعدة وغيرها، والناس يبحثون عن مخرجٍ من هذا الموضوع الذي يكمن في العدل وفي الرجوع إلى الأمور العقلية الصحيحة ورفع الظلم. وأنا أؤمن بوجود أشخاصٍ طيبين سواءً كانوا في الحكومة أو في الكتل السياسية، ونتمنى السلام والأمن لهذا البلد والسلام عليكم ورحمة الله.

❖ **الاستاذ رائد فهمي: لدينا أزمة حكم بسبب نظام المحاصصة**

السلام عليكم أيها الحضور الكريم، سماحة السيد بحر العلوم والدكتور إبراهيم بحر العلوم، والشكر الجزيل للدكتور ضياء الأسدي على هذه المحاضرة القيمة. قدم الأستاذ ضياء توصيفاً نظرياً للأزمات على المستويات اللّازمة لأطراف الأزمة كما قدم حلولاً، وهي حقيقةً مساهمةٌ نظريةٌ قيمةٌ جداً. لا بدّ أن نخرج بحصيلةٍ إجرائيةٍ لكل هذه الأزمات، يجب علينا أن نرسم خطوات الحل وتوجهه، بل لا بدّ أن نعرف كيف تنتظم الأمور وأين تكمن العقدة. نعم لدينا نزاعاتٌ قضائيةٌ وأخرى ثقافيةٌ وأخرى تاريخية، ولكنها تُدار في إطار عراقٍ متعدد المكونات، كما نملك نظاماً سياسيّاً تتم في إطاره إدارة هذه النزاعات. دعونا إذاً نتحدث عن المستوى السياسي لأنه هو الجزء المباشر الذي يوفر هذا الإطار. كما أننا نعاني أزمة حكمٍ ولدينا نظامٌ سياسيٌّ بوجود حكومةٍ وبالتالي تحتاج أزمة الحكم والحكومة هذه إلى إجراءاتٍ حقيقيةٍ في

طريقة تناولها. إنّ أزمة الحكم عندنا هي المحاصصة وأعتقد، وأنا اختلفت مع الأستاذ ضياء في ما تفضل به، أنها جزءٌ من الأزمة وأحد جوانبها. لكننا اليوم نتحدث من دون المستوى السياسي. لطالما زعمت أنّ نظام الحكم القائم على المحاصصة مبنيٌّ على نظرية الديمقراطية التوافقية وأعتقد أنّ خطأً جذريّاً يولد وينتج الأزمات ما لم نتصدَ له، فكل ما نطمح إليه هو تهدئة الأزمة ويأتي الكلام اليوم على كل المستويات بما فيها حل كبار المسؤولين في الدولة.

يقف العراق أمام خياراتٍ خطيرة، أي احتمالاتٌ تهدد السلم ووحدة الكيان العراقي، ولم تعد هذه المكونات قادرةً على التعايش، فدعونا نتوجه إلى الطلاق باعتبار أنه سيؤمّن الأمن والسلم الأهلي ودعونا نسمي الطلاق بالأقاليم لا بالمعنى الذي جاء به الدستور، بل بمعنى الإنفصال، وكل ذلك لا يساعد اليوم على حل المشاكل، بل يؤدي إلى أزماتٍ خطيرة، ويجري الحديث في المناطق الغربية حول تشكيل جيش العشائر إذا ما أصبح الإنفصال واقعاً ضمنياً، وربما سيتحول هذا الجيش إلى جيشٍ نظاميٍّ يلتحق به ضباطٌ من السنة من الأنبار ما سيسبب نزاعاً، وحتى في قضية كردستان نجد أيضاً نزاعاً، يكون البعد العسكري عاملاً مؤثراً في الأزمة، إذاً هذا الحديث وهمٌ خطير، لأنه في خلفية بعض القادة السياسيين هو التصالح مع فكرة الانقسام العراقي التي تؤدي فيه التوافقية السياسية إلى السلام.

بُني النظام السياسي في العراق على فكرة الديمقراطية التوافقية على أساس المشاركة وعبر القيادات الممثلة للمكونات أي النخب، ومُنعت هذه النخب على مدى السنوات الماضية من التوافق ولم تحقق الاستقرار وهو هدف، لماذا؟ لأنّ النخب اشتركت من دون برنامجٍ مشتركٍ ومن دون رؤيةٍ مشتركة. نعم أنا أتفق مع مبدأ المشاركة ولكن المشاركة من دون رؤيةٍ مشتركةٍ حول العراق والاقتصاد الذي هو من أولويات البلاد يمكن أن تؤدي إلى استمرار النزعات والفشل في معالجة الأمور وغياب الرؤية لحل المشاكل.

تعقيب المحاضر:

أودّ أن أعقب تعقيباً بسيطاً: لو وجدنا الآن نظاماً لا يكون قائماً على التوافقية السياسية في العراق فهل تعتقد أنّ جيش النصرة يرضى عن هذا النظام إذا كان نظاماً ديمقراطيّاً؟ إذاً لدينا خطابٌ يحتاج إلى المعالجة أيضاً بالطريقة نفسها التي نعالج بها النظام السياسي، وتبرز قوى خارج العراق لا سيطرة لنا عليها تعتاد على شكلٍ آخر من الأنظمة السياسية، وقد تكون معك في صراعاتٍ فعليةٍ وهذه صراعاتٌ مؤجلة، يعني ذلك إيجاد نظامٍ ديمقراطيٍّ يتمتع به العراقيون بالخطوط نفسها من التشارك في السلطة ولا يعني ذلك أنهم لن يكونوا معرضين لأخطارٍ ناتجة، مثلا عَن واحدةٍ من الأسباب التي ذكرتها وهو الخطاب الطائفي، أي أتفق معك حول كل ما قلته بأنّ النظام السياسي ليس الوسيلة الوحيدة للقضاء على سبيل النزاع وشكراً.

❖ الدكتور بختيار أمين: مندهش لمستوى الملتقى واتمنى ان يتحول الى تأسيس خطاب عراقي

شكراً جزيلاً لسماحة السيد بحر العلوم والدكتور إبراهيم، أهنئكم على نجاحكم في جمع النخب الكريمة من السياسيين والأكاديمين ووجهاء القوم وأنا في الحقيقة أحسب رؤيةً عراقيةً منذ أن شاركت في المرة الأولى وهذه المرة الثانية التي أشارك فيها في ندواتكم. إنّ محاضرة الأستاذ ضياء الأسدي قيمةٌ جدّاً، وسررت كثيراً بها فقد شاركت في الكثير من المؤتمرات في العالم واليوم تدهشني المشاركة في بغداد في ندواتٍ أكاديميةٍ علميةٍ بهذا المستوى فأشكركم جزيل الشكر وأتمنى أن تستمروا في تحويل منتداكم إلى خطابٍ عراقيٍّ حقيقيٍّ لأننا بحاجةٍ ماسةٍ إلى مثل هذه المنتديات، إذ تقصر جامعاتنا ومؤسساتنا الأولى من هذه الناحية وهي تعاني في الوقع نقصًا في الإنتاج المعرفي في العراق وتحديداً إنتاج تكنوقراطٍ عراقي. أهنئكم مرةً أخرى وأحببت أن أشكر الدكتور إبراهيم بحر العلوم وقد طلب مني أن أقوم بمداخلةٍ

وكنت أتمنى أن أسمع عن الجانب النفسي من الأزمات التي نمر بها، فقد بيّن طبيبٌ عراقيٌّ من خلال دراسةٍ قام بها منذ عامٍ أنّ أكثر من 56 في المئة من الشعب العراقي عانى نوعاً من الكآبة نتيجة الحروب والعنف، وأتخيل أنّ كل الشعب العراقي يعاني هذه الحالة، وهي تخلق لدى الفرد أزماتٍ إضافةً إلى العناد والشراسة، ونحن غارقين منذ القدم في حروبٍ وصراعاتٍ عينفة، وبالتالى نعاني تراكماً في داخلنا، ما يؤثر على تصرفاتنا.

إننا مع الأسف ندفع الثمن باهظاً منذ قديم الزمان حتى اليوم وقد رأينا في العشر سنوات الماضية خطأً من السياسيين، من بينهم رجالٌ معروفين في الشعب العراقي، يقوم الشعب بدفع ثمنه دماً واسمحوا لي أن أتكلم بضوحٍ أكثر وبصراحة، فالأزمة مثلما تفضل الدكتور رائد فهمي، هي أزمة الحكم ونظامه، ويجب علينا أن نراجع أنفسنا كقوى سياسية، فكفانا وقوفاً مع الباطل في تطبيق سياسة الطلاق ولكن أنواع الزواج السياسي مزيفةٌ وليست مبنيةً على أي أساسٍ يأخذ المصلحة الوطنية العليا في هذا البلد والأمن الإنساني والأمن الوطني بعين الاعتبار، فأرجو أن نراجع أنفسنا ونجلس مع بعضنا البعض. كفانا هروباً واقتتالاً وصراعاتٍ باستعمال الدين والمذهب والطائفية والقومية فهذه التصرفات بعيدةٌ كل البعد عن تصرفات السياسيين الذين أصبحوا سياسيين بفضل الحظ في القرن الواحد والعشرين من العراق وهم لا يملكون جذوراً في العمل السياسي وليسوا سياسيين ولا حتى يخدمون شعبهم ولا بلدهم، فبالأمس ذبحت مجموعةٌ من الشعب العراقي مجموعةً من الرعاة، وهذا هو وضع العراق فأبسط أزمةٍ من المطر تغرق الناس وتسقط السقوف على رؤوسنا وتأتي بما تأتي به من الألغام إلى شوارعنا، وشكراً جزيلاً.

❖ **الأستاذ ابراهيم الصميدعي: لم يتم التسليط على موقف التيار الصدري من الازمة**

الشكر الجزيل لسماحة السيد بحر العلوم والدكتور إبراهيم بحر العلوم

والشكر الجزيل للدكتور ضياء الأسدي على هذه المحاضرة القيمة وهذه القراءة الأكاديمية التي ساهمت في إنتاج تيارٍ شعبيٍّ عاطفيٍّ للتيار الصدري وكنا نشخص أنه تياراً شعبيّاً جعل من هذه القراءة واحدةً من التسجيلات المهمة في عقلية التيار ونرى تسامحاً في إنتاج قوةٍ سياسيةٍ لدى التيار أكثر احترافاً من غيرها في المرحلة المقبلة.

أقول للدكتور ضياء كما قال الأستاذ محمد أنّ المحاضرة غارقةٌ في الأكاديمية وكانت محاضرةً مدرسيةً بامتياز، ما كنا نريده هو موقف التيار الصدري من هذه الأزمة. لقد تحرك التيار الصدري وكان أول المتحركين في ضوء الأزمة لكنه كان متردداً وربما كان الوعي العام الشيعي المؤثر في هذه الانتخابات أحد العوامل الهامة، وأعتقد أنّ الانتخابات انتهت بشكلٍ كامل، فما هو موقف التيار الصدري تحديداً؟ وما هي الآليات لأضواء الأزمة؟ إنّ الأزمة في بدايتها بالتأكيد وتنذر بعواقب وخيمةٍ ولربما بتداعياتٍ أكبر، وأعتقد أنّ فرصة الحراك خارج التنظير الأكاديمي وضمن الكواليس السياسية هي المكنة، باختصار، كان احتكار المالكي للأزمة السياسية أحد أهم أسباب تصاعدها وكان يجب عليه أن يحيل الأزمة السياسية إلى القوى السياسية والتيار ومجلس الأعلى والتحالف الكردستاني لأنه لو كان سلام الزوبعي مكان المالكي لما أعطى السنة كل مايريدون وأنا أيضًا أدين السنة لأنهم اعتبروا المالكي خصمًا ولم يوزعوا مطالبهم على القوى السياسية. لذلك ما هي آلياتكم ضمن هذا التعريف؟ وشكراً جزيلاً.

◄ تعقيب المحاضر: منهجنا توفير الخدمات والعمل بما ينسجم مع الدستور

شكراً للأستاذ الصميدعي على هذا السؤال. لقد تقدم سماحة السيد مقتدى الصدر بآليات التيار الصدري منذ أكثر من سبعة أشهرٍ وكانت من ضمن هذه البنود إجراءاتٌ كثيرة، وهو ميثاقٌ إجرائيٌّ وفيه خطوات، وكنا أول المبادرين في القبول بها والتوقيع عليها إلى وقتٍ قريب وعرضنا أن نتنازل عن

كل المكتسبات السياسية مقابل أن يتقدم أو يتصدر طرفٌ سياسيٌّ ويقول إنني سآخذ خدمة العراقيين على عاتقي وحاسبوني على إنجازي وكنا مستعدين لتقديم كل ما حصلنا عليه من مكتسباتٍ سياسية، وللأسف الشديد نجد أنفسنا الوحيدين المطالبين بتقديم الخدمات، أي مع كل الاعتزاز والاحترام لكل المشاركين في العمل السياسي، لكننا بحكم التصاقنا بالجماهير المحرومة نجد أنّ الجماهير لا يعرفون سوى أرقام هواتفنا وأماكن تواجدنا لذلك يقصدوننا بكل صغيرةٍ وكبيرةٍ ولا يجدون من يدافع عن حاجاتهم الأساسية. أنا أقول وأؤكد على كلمةٍ أساسيةٍ وهي العمل للخدمات الأساسية. ويسير هذا التوجه الذي يتبناه التيار والخط الصدري بإتجاه الخدمات من جهةٍ وبإتجاه تقديم نموذجٍ للعمل السياسي الوطني من جهةٍ أخرى. إنّ الخطوات كثيرةٌ والمنهجية متوفرةٌ إذا أحب الأستاذ الصميدعي الاطلاع عليها إن شاء الله في فرصةٍ قريبةٍ بإذن الله.

نعم طلبنا وطلب سماحة السيد مقتدى الصدر في هذه الأزمة من الإخوة المتظاهرين أن يقدموا ما يتناسب وينسجم مع المنطق والعقل والدستور وأن يتخلوا عن كل الشعارات الطائفية، كما أعرب عن استعداده لحمل مطالبهم وتبني التفاوض بالنيابة عنهم إن شاء الله، أي أبدى السيد مقتدى الصدر استعداده للقيام بذلك ككتلة أحرار، ولم نترك العمل في البرلمان أو في مجلس الوزراء ولو للحظةٍ واحدةٍ لأننا نعتقد أنّ هذا الوجود في مجلس الوزراء وفي البرلمان هو مساهمةٌ في الدفاع عن حاجات المتظاهرين وعن حاجات العراقيين. وعموماً ليست المشكلة اليوم مشكلة متظاهرين فقد كان سيمرر قانون إلغاء البطاقة التموينية وسيسبب أزمةً أخرى ليس فقط في المحافظات الغربية بل في كل محافظات العراق لذلك تحفل هذه الحكومة للأسف الشديد بمجموعةٍ كبيرة جداً من الأزمات ولا نستطيع أن نجملها أو نجمل ما نفعله تجاه هذه المشاكل.

❖ **الأستاذ محمد فيصل: لقد آن الأوان للسياسيين العراقيين أن يعترفوا بالفشل**

السلام عليكم أيها السادة الحضور والشكر الجزيل للأستاذ ضياء وللقائمين على هذا الملتقى القيم. أولاً شعرت أنكم لا تشكلون جزءاً من الأزمة نظراً لما طرحتمونه في بحثكم وملاحظاتكم، الواقع أنّ جميع السياسيين العراقيين ينأون بأنفسهم عمّا يجري في العراق من أزمات، لكن الجميع في حقيقة الأمر يتحمل المسؤولية بمختلف العناوين والأسماء، أما آن الأوان حضرة الدكتور ضياء أن نقول بصراحةٍ إنّ جميع السياسيين العراقيين فشلوا في تحقيق مشروعهم السياسي العراقي ولم يعد باستطاعتهم أن يسيروا بالعراق إلى بر الأمان؟ أرجو الإجابة عن هذا السؤال بصراحتك المعهودة وشكراً جزيلاً.

◄ **تعقيب المحاضر: العراق يصنف اليوم كدولة فاشلة**

أما بالنسبة إلى فشل السياسة العراقية فهو واضحٌ ولا يحتاج إلى بيانٍ وأنا أعترف وأقرّ بذلك سواءً كنت جزءاً من السياسين أو الأكاديمين أو من أي جهة أخرى، فللأسف الشديد يصنف العراق اليوم كدولةٍ فاشلةٍ وهو ليس فشلاً متعلقاً بخارطته بل بالأجهزة السياسية التي تديره، وفشل الدولة العراقية، فالفشل والتقصير واضحان، لكن من يتحمل المسؤولية؟ نقول إنه يجب علينا أن نحاسب، وإن منهجنا في كتلة الأحرار هو كالآتي: نملك وزراء، وعلى مجلس الوزراء أن يحاسبهم عن تقصيرهم بكل بساطة. كما نملك أعضاء في مجلس النواب ومن واجب الجهات الرقابية والتشريعية أن تحاسبهم وليس من واجب الكتلة السياسية أن تحاسب الوزراء، بل عليها أن تحاسب وزراءها في حال أخلوا بقواعد تنتمي إلى النظام الداخلي في الكتلة السياسية. أما في العمل المهني كوزراء فنجد رئاسة مجلس الوزراء ونجد أجهزةً رقابيةً ينبغي لها أن تحاسبهم.

❖ **دكتور حكمت عبد المجيد علاوي: المحاضرة تصلح كأطروحة للدراسات العليا**

بسم الله الرحمن الرحيم السيدات والسادة الحاضرين، المتحدث الأستاذ المتمرس الدكتور حكمت عبد المجيد علاوي، في الحقيقة إنني أثني على هذه المراكز العلمية وأعتبر أنّ هذه المنتديات بمثابة الصروح العلمية ليس على الجامعات ولا في العراق فحسب بل في جميع أنحاء العالم. إنّ محاضرة المحاضر الكريم قيمةٌ لا تستحق فقط الثناء والشكر بل تشكل أطروحةً من أطروحات الدراسات العليا تُقدم في الجامعات العراقية. لكن لديّ تعليقٌ متواضعٌ للسيد المحاضر، كان يمكن أن يحدثنا عن المدة الزمنية، أي حول إذا ما كانت أزمة العراق السياسية حقبةً نمر بها حالياً أو أنها تمتد على فتراتٍ زمنيةٍ مقبلة. والنقطة الأساسية هي الثبات على الموقف خلال الأزمات السياسية والثبات على الموقف السياسي والالتزام التام ببنود الدستور التي تعتبر إحدى الثوابت الأسياسية، أما أطراف الحل فتكمن في الأزمة الاجتماعية والأخلاقية التي دخلت في المجتمع ويمكننا أن نقول ذلك عندما نرى الزعيم عبد الكريم قاسم يرسل مندوبه الخاص المرحوم السيد محسن الرفيعي إلى باقي الوزراء السابقين من بينهم توفيق السويدي والمرحوم عبد المجيد علاوي فيقول لهم بالحرف الواحد إنني أقدم اعتذراي إلى سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم لعدم المشاركة في الحكم لا لعدم الوفاء للعراق لأننا أقسمنا الولاء لحضرة صاحب الجلالة المغفور له الملك فيصل الأول وعائلته من بعده ولا نحنث بالقسم وسرعان ما يتغيروا من نظامٍ إلى نظام آخر لا يتعمد على هكذا بشر في إدارة شؤون الدولة.

الجانب منه هو الفساد المالي والإداري الذي يعاني منه العراق ودائماً ما نتحدث في أروقة الجامعة حول كيفية التخلص من المرض الخبيث الذي هو أخطر من السرطان. وثالثاً: عدم وجود الشخص المناسب في المكان

المناسب أي المحسوبية والمنسوبية التي أوصلت العديد إلى تبوّء مراكز في الدولة في حين ليسوا أهلاً لذلك.

❖ **الاستاذ عامر عبد الجبار: مقترح لانتخاب المحافظ بعيدا عن المحاصصة**

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً لآل بحر العلوم على دعمهم المستمر للثقافة وخاصةً ملتقى الثلاثاء، وللأستاذ الفاضل ضياء الأسدي على بحثه القيم. بما أنني آخر المتحدثين علينا اختيار تساؤلٍ غير مطروحٍ نعرضه على المحاضر. لقد تحدثت خلال بحثك حول مشاكل انعدام المهنية في الأزمة ونحن نعرف جيداً أنّ المحاصصة على مستوى الوزراء مطبقةٌ في دول المنطقة وليس ذلك بجديدٍ، إنما الأمر الخطير المطروح في المحاصصة هو عندما تصل إلى مستوى المحافظ والمدير العام والمستشار ووكيل الوزير وهذا غير مطبقٍ في أيّ دولة، وإذا وصلت المحاصصة إلى هذه المناصب الأربعة فيعني ذلك توجيه رصاصة الرحمة إلى الهيكلية الإدارية في الدولة العراقية. وختمت حديثك في النهاية بأنه يجب على الجميع أن يكون مشاركاً في رؤى التيار في تشكيل مجالس المحافظات وهذا يتناقض مع طرحك ضد المحاصصة وانعدام المهنية، فمن هنا أطلق مقترحاً وأتساءل ما هو رأيكم بهذا المقترح الذي يفرض على مجالس المحافظات اختيار المحافظ؟ ومن هو أفضل مدير دائرةٍ يعمل في المحافظة ممن قضى المدة الأصغرية في الوقت الوظيفي للمدير العام على أن يكون من خارج المجلس ومن خارج الأحزاب، هل تعتقد أنّ هذه المبادرة ستكون محفزاً لمحافظة الأنبار والموصل للقيام بإصلاحٍ وتغيير؟ ولعل الأزمة تنتهي ويتم بناءٌ فعليٌّ في العراق في الأربع سنوات القادمة وشكراً جزيلاً.

◄ **تعقيب المحاضر: تؤمن كتلة الاحرار بالتشارك لتشكيل الحكومات المحلية**

أجيب فقط على سؤالك. يتناقض مفهوم المحاصصة مع التشارك الذي قدمناه بصفتنا كتلة أحرارٍ في التشارك وما نقدمه بحسب مفهوم التشارك هو ألّا

نشكل حكومة بأغلبية النصف زائد واحد ونقصي الطرف الآخر يعني أن نحرص على أن تقوم كل الأطراف التي شاركت في العمل الانتخابي وحصلت على مقاعد بالمشاركة في إدارة المحافظة. نستطيع الآن أن نشكل محافظةً مثلاً في نيسان بما أننا نشكل الكتلة التي حصلت على الأغلبية وتأتلف معها الكيانات الصغيرة ولكن هل نقول مثلاً لكتلة المواطن التي حصلت على أربعة مقاعد إنهم لن يحصلوا على شيء؟ لا، فالمناصب كثيرة. ما من نقاشٍ حول المحافظ ولكن نحن نتحدث عن المستشارين ورئيس المجلس ونواب المحافظ والأجهزة الإدارية الأخرى في المحافظة، هذا مانقصده بالتشارك.

❖ **الدكتور علي السعدي: لم تقص بغداد ضفائرها لأحد لقد اذبلها الفساد والجهل والتبعية والفراغ**

في بداية أيام العرب - حين كان لهم في الأرض، كانت الحرة حين تضام ولا تجد من يرد عنها الضيم تقص ضفائرها وتلفها في أجمل منديل تملكه ثم ترسلها إلى أشجع فرسان عصره أو أكثرهم حكمةً ومرؤةً ليردّ الضيم عنها - لكن بغداد لم تقص يوماً ضفائرها لأحدٍ بل كانت تلتف بها كشرنقةٍ أذبلها الفساد والجهل والتبعية والفراغ لذا تخاطب حلمها المجهض بالقول:

كنت أنوي قطف باقات من الأقمار أهديها

ولكنني خجول

أنت تدري كيف أقماري جميعا

دخلت طور الأفول

قمر أضحى مصاباً بالجذام

آخر بات كسيحا

قمر عاثت به خيل المغول

وأنا....زفني النهر وما زلت البتول

لم يغنِّ في زفافي الموصلي

أو يضع زرياب للعود إضافة

ما تمنى ابن جهم قبلي

أن يرى عين المهى بين الرصافة

كل من كانوا على الحلو معي

هاهم اليوم على المسافة نفسها

كنت أخشى أن ترى الأشجار قلبي

قبل أن يرسو شفيفاً في يديك

كنت أخشى الريح أن تغرق قلبي

قبل أن يبلغ يوماً مسمعيك

كنت لا أسأل درباً وتاه في الدرب إليك

ولهذا

ظل صمتي عاقراً كل مساء

لم يراودني على لوني أحد

فهم الباقون في جوف العراء

مثل أورام على دفء جسد

أهرقوا من وجنتي كأس الضياء

وأحلو صور العين فداء للرمد

كم يساوي ثمناً عنق السماء

لتضاهي غفلة الوقت الأمد

فإذا اكتظ على كتفي النداء

رد قلبي عن ندائي - لا أحد

قد لا تستطيع بغداد أن تفرد ضفائرها للريح

وتفتح قلبها للندى الأخضر - لكنها

حتماً تستطيع أن تروي حكايتها مع - اللا أحد

شكراً للمحاضر على محاضرته القيمة وشكراً لسادة آل بحر العلوم، الأمر الأول: إنّ المتابع للأزمة التي تطرّق إليها الأستاذ المحاضر الذي يلاحظ أنّ حقيقتها هي سقوط معادلة الحكم التي سادت طوال 83 عاماً يدرك أنّ العلاج يكون بالاعتراف بسقوط هذه المعادلة.

الأمر الثاني: ليست الطائفية في العراق طائفيةً دينيةً وليست ناتجةً عن الصراع على الأرض، بل هي طائفيةٌ سياسيةٌ ولذلك يجب علينا الاعتراف بأنّ هؤلاء الذين كانوا مظلومين طوال 83 عاماً جاءوا وأخذوا حقوقهم واستلموا دورهم في الحكم، وإذا ما اعترفنا بذلك فسنصل إلى الحل.

الأمر الآخر هو أنّ الأستاذ الدكتور الأسدي عرض مبادرة السيد الصدر وللأسف فإنّ التقارب بين المذاهب له تاريخٌ من العمل ويسعفني سيدي بحر العلوم في ذلك حوالي 70 عاماً من مؤتمرات التقارب وندوات التقريب التي عُقدت في مصر وطهران والعراق وأماكن أخرى وتنازل بعض علماء الشيعة عن بعض الثوابت ولكن هذا التقارب لم يحصل ويجب أن نعترف أنه ومع الأسف (لكم دينكم ولي دين) لدينا وطنٌ ومصلحة، ووطنٌ وأطماعٌ يجب علينا التنبه إليها.

النقطة التي أشار إليها الأستاذ ضياء حول معالجة الأزمة لم تكن بمستوى الأزمات ولم تكن بمستوى العلاجات ولم ترجع إلى الدراسات أو

النظريات في هذه الأزمات فقد نشأت الأزمة بمنشأٍ غير طبيعيٍّ ونشأت منشأً طائفياً وعشائرياً ولذلك فإنّ علاجها على ما أعتقد يكمن في الأسلوب الذي نشأت منه والدليل على ذلك اتفاق التيارات السنية والشيعية والكردية على أنّ المشتركات هي مشتركات الوطن. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❖ **الاستاذ ابو منتظر الكناني: هل يتشاور التيار الصدري مع الاكاديميين؟**

السلام عليكم، شكراً لآل بحر العلوم على هذه الروعة من روائعهم وشكراً للأستاذ ضياء على محاضرته القيمة الكاشفة عن معلوماتٍ قيمةٍ وواسعةٍ ولدي خلافٌ حول وجهتَيْ نظرٍ وسؤال، أعتقد أنّ السيد ضياء تناسى في طرحه كلّ المؤشرات الإيجابية وأننا نسير في هذه الحالة باتجاهٍ صحيحٍ بقدرٍ كبيرٍ ومن بين هذه الاتجاهات الإيجابية نسبة النمو الاقتصادي ونسبة النضج السياسي والانتخابات في هذه المرحلة وبالرغم من التوتر الأمني والسياسي فإنّ المفوضية قدمت مستوى جيداً من الانضباط ونجد مؤشراتٍ كثيرةً حدثت في مثل هذا المركز تجمع الوزراء والإعلاميين والمثقفين فنجد مأسسةً للحالة الثقافية العامة في العراق ومساراتٍ ومآلاتٍ كليةً في العراق تأخذ منحى إيجابياً، حتى إنّ نوع التوتر الطائفي الموجود على حافة الحدود وعلى الطريق الدولي ليس مؤشراً سلبياً تماماً وهو دليلٌ على عدم وجود أرضيةٍ في وسط البلد وفي المدن وفي المحافظات العراقية، فأعتقد أنّ غياب المؤشرات الإيجابية في بحث الأزمة قد أخرجها قليلاً عن بعدها الأكاديمي، وبالتأكيد أنّ للتيار الصدري دوراً كبيراً وقد دخل في عملية نضجٍ ورشدٍ سريعةٍ وأنا مسؤولٌ عن هذا الكلام وقد قلت في مؤتمرٍ لحزب الدعوة إنّ التيار الصدري بدأ ينضج ويرشد أكثر منهم، فهو قد نشأ وتشكل في الشارع في حين هم تشكلوا في دور العلماء، ويخرج التيار الصدري مسلحين يزعمون أنهم يشكلون الحكومة واليوم يناور التيار الصدري سياسياً فبالتأكيد يشكل ذلك انتقالاً كبيراً ومهماً جداً على مستوى الفكر. وسؤالي هو هل يتشاور معكم السيد الصدر

عندما يقدم ممارساته وأفكاره في الأزمة؟ هل يجمعكم بصفتكم أكاديميين؟ أم أنها مبادرةٌ تسودها الفردية والمزاجية؟ وشكراً جزيلاً.

❖ **الاستاذ محمد سعيد الجياشي: لازالت مؤسسات الدولة غير مكتملة**

السلام عليكم، تحيةٌ إلى السيد الكبير بحر العلوم وإلى الدكتور إبراهيم بحر العلوم على هذا المتلقى الرائع الذي يجمع نخبةً من المجتمع العراقي بمكوناته واختلافاته الثقافية والسياسية وإنه لأمرٌ جميل، وتحيةٌ للباحث الذي أتحفنا برؤيةٍ أكاديميةٍ فيها محاضرةٌ عميقةٌ واسعةٌ ولكن تبقى في حدود الأكاديمية وأنا أريد أن أتكلم بسرعةٍ حول ثلاث نقاطٍ مختصرة جداً:

النقطة الأولى: إخواني، إنّ ما حصل في عام 2003 يختلف تماماً عن التغيرات التي حصلت في تاريخ الدولة العراقية ويختلف عمّا حصل في عام 1958 أو 1963 أو 1968 وما حصل في عام 2003 هو إعادة بناء الدولة العراقية من جديد ولكن بأحوالٍ معقدةٍ أي بوجود احتلالٍ و150 ألف جنديٍّ ودخول قوى سياسيةٍ مختلفةٍ ومتأزمةٍ ومتخندقةٍ ومتخوفةٍ من الماضي في كتابة دستور بأحوالٍ معروفةٍ وظهرت المشاكل في تاريخ الدولة العراقية مرةً واحدةً وظهرت الاختلافات والتنوعات مرةً واحدةً في مواكبة هذا البناء.

النقطة الثانية: هل تم بناء مؤسسات النظام السياسي الديمقراطي كاملة؟ الجواب هو لا، ومجلس الاتحاد غائب، وما زالت مؤسساتٌ أخرى منصوصٌ عليها دستورياً غائبةٌ ويعود ذلك إلى الحكومة والبرلمان والتدخل الخارجي، هذا ما يجب على المحاضر والمتحدثين السابقين أن يجيبوا عليه فأغلبهم وزراء سابقين ومن بينهم الدكتور سلام، وهم يشكلون جزءاً من الحكومة، ونرى الحكومة بعد حينٍ تظهر بمتناقضاتٍ وتتكتم عن مشكلةٍ ولا تتكلم عن حل، فلم يضع النظام السياسي الإسبقيات ولا نعلم سبب عدم بناء النظام السياسي بشكلٍ كاملٍ وحتى إنه خلال الاتفاق على موضع الخلاف في الدستور في السنة الأخيرة من مجلس النواب السابق شكلت لجنةٌ سميت لجنة

تعديل الدستور وتم الإتفاق بين الفرقاء السياسيين على 43 مادةٍ دستوريةٍ اتفقوا فيها على أن تتغير أو تتعدل بما يسمح الدستور بتعديله ولكن حين تنتهي الدورة وتأتي دورةٌ أخرى لا تتكامل بالعمل السياسي مع من سبقها فكل أمةٍ تأتي تلعن من جاء قبلها.

تدور النقطة الأخرى حول الوضع الأمني فلا تتوقعوا استقراراً أمنياً، وأنا لا أتكلم بمفهوم الكتل السياسية بل بمفهومٍ مهني. ويستند الأمن الوطني في أيّ دولةٍ إلى عنصرٍ أساسٍ هو الاستقرار السياسي، فإذا لم يتوفر استقرارٌ سياسيٌّ لن نشهد استقراراً أمنياً.

❖ **الاستاذ اياد ثامر: البنية الاجتماعية والتغيير**

بسم الله الرحمن الرحيم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، تحياتنا للأب الكبير السيد بحر العلوم وشكراً للدكتور بحر العلوم على النصف دقيقة. أركز ملاحظتي على محاضرة الدكتور ضياء الأسدي وأقول بسرعةٍ إنه ركز في منابع محاضرته على الثقافة الغربية الاجتماعية وابتعد عن النظريات الاجتماعية العراقية والاجتماعية العربية والإسلامية وهذا لا يناسب واقع الحال في المجتمع العراق.

الملاحظة الثانية أنه ركّز على البنية الاجتماعية والتغيير وقد نسي أنّ صدام هو من أسس نظريات التغيير المجتمعي وكان لا بد له أن يركز على الأنفال والأهوار وما أصاب الأكراد الفيليين من ظلم. كنا نتمنى أن يحدثنا عن التحالفات حسب ما تناولته الصحف والقنوات في الانتخابات القادمة ونتكلم بشكلٍ مكشوف، وأنا أؤكد على وجود تحالفاتٍ سريةٍ وأتمنى من الأستاذ ضياء كشفها والحديث عنها بصراحةٍ وشكراً جزيلاً.

❖ **الدكتور ليث شبر: هل يؤمن التيار الصدري بالديمقراطية**

السلام عليكم، أولاً لا بد لنا أن ندعم هذه المبادرات بشدة، وإن شاء

الله سيكون في حوزتنا في نهاية السنة مجلدٌ كبيرٌ يضع المعالم الرئيسة للسياسية العراقية ومايدور فيها. حين وصلتني الدعوة بالحضور إلى محاضرة الدكتور ضياء الأسدي كنت أتوقع سماع تحليلٍ ورؤى خاصةٍ بالتيار الصدري، خاصةً في موضوع أزمة العراق السياسية والرؤى في الحل. وقد يؤذي كلامي الجميع. أسأل سؤالين قبل أن ندخل في الأزمات المتعاقبة التي أتت في ما بعد، وكلامي مبنيٌّ على كلامٍ مقتضبٍ للأستاذ ضياء الأسدي الذي قال إنّ الديمقراطية مشروعٌ أميركي. أولاً أعتقد أنّ أزمة العراق ليست في المحاصصة ولا في الطائفية ولا في أيّ جهةٍ أخرى، إنما الأزمة الكبرى هي في الاختلاف بين نظام الحكم في العراق، أي النظام الديمقراطي، ومن يقوم على تأسيس هذا النظام، ومن هنا أسأل هذا السؤال: هل يؤمن التيار الصدري بالعملية الديمقراطية أم هي وسيلةٌ لغاية أخرى؟

السؤال الثاني: هل يمكننا أن نبني مجتمعاً وحكومةً ودولةً ديمقراطيةً بأحزابٍ غير مبينةٍ في نظامها الداخلي على الديمقراطية؟ يعني كيف نستطيع أن نبني ديمقراطيةً في العراق والأحزاب الموجودة الآن، المتمسكة بالحكم والمعروفة بحزب الدعوة والمجلس الأعلى والتيار الصدري وبدر والفضيلة وسواها، مبنيةٌ على رموز، ولن يرتكز بناء الديمقراطية على رموز، فهل تتفق معي على أنّ الأحزاب الرمزية لن تبني الديمقراطية؟ شكراً جزيلاً.

◄ تعقيب المحاضر: مطلوب ايجاد مفاهيم وخطاب معتدل

أملك الكثير من الأجوبة ولكن السؤالين الأخيرين يحفزانني على الإجابة، دعني أجيب حضرة الأستاذ الكريم على سؤالٍ عام. حقيقةً لم أكن في موقع المحاضر في هذا اللقاء مع حضراتكم، فلست بأهل المحاضرة على حضراتكم، وأنا أتعلم منكم وأتحاور معكم لذلك، حين استعرضت الموضوع وفق الرؤية الأكاديمية أردت أن أوفر وعياً آخر في الاقتراب من الأزمة، وكنت أذيّل كل سؤالٍ أسئله بمقترحٍ للحل، مثلاً ذكرت مشكلة النزاع

الإيديولوجي وذكرت أنّ المشكلة تكمن في الخطاب والمفاهيم، إذاً يكمن حلّ المشكلة في إيجاد مفاهيم وخطابٍ معتدلٍ ومفاهيم مشتركةٍ وأرضيةٍ للنقاش مشتركةٍ وكنت في كل مرةٍ أترك الحل إلى نهاية السؤال. ولذلك أترك الأمر لحضراتكم لكي تستنتجوه.

◄ التيار الصدري والديمقراطية

الأسئلة المتعلقة بالتيار الصدري هي التالية: هل يؤمن التيار الصدري بالعملية الديمقراطية؟ دعني أسأل السؤال أولاً: ما هو تعريف الديمقراطية؟ حضنت بلاد الغرب الديمقراطية، كما تعرفون هي بدأت في الإغريق إلى أن وصلت إلى شكلها الحالي وما من تعريفٍ واحدٍ للديمقراطية حتى هذه اللحظة. يعني نجد اليوم أكثر من تعريفٍ في أكثر البلدان الديمقراطية. لنأخذ على سبيل المثال أميركا، ينتقد نعوم جمومسكي المفكر الكبير الأمريكي الديمقراطية الأمريكية في كتابٍ مشهورٍ ومعروفٍ اسمه (صناعة الرضا) يتهم فيه السياسة الأمريكية بأنها تصنع رضا المواطنين عن طريق وسائل الإعلام، وبالتالي إنّ هذه ديمقراطيةٌ مشوهةٌ فما من ديمقراطيةٍ في أمريكا بحسب تعريف الديمقراطية. أما الآن نظراً إلى أنني أنتمي إلى حزبٍ وجهةٍ إسلامية، كيف ينسجم الإسلام مع الديمقراطية؟ أنا أقول لك إنّ الإسلام ينسجم بحسب الرؤية التي يتبناها الخط الصدري. طبعاً نحن نتبنى بعض المفاهيم الخاصة بنا التي لا نريد أن نفرضها على الآخرين لكن أساس المفهوم الذي نؤمن به هو أننا نريد أن نوجد مجتمعاً متكاملاً يكون العدل أساس حكمه فكيف يوجد هذا المجتمع على أساس العدل؟ بوسائل كثيرة، وربما عن طريق الفكر الإسلامي ومنظومة القيم الإسلامية، أو إذا تمكنا من إيجاده عن طريق منظومة القيم الديمقراطية فلا ضير في الاثنين. هل يتعارض ذلك مع الديمقراطية؟ أنا لا أعتقد أنه يتعارض ولو كان يتعارض لما كنت انتخبت الأمين العام لكتلة الأحرار بطريقةٍ ديمقراطية. انعقدت جلسةٌ للتصويت وتم ترشيح الأمين العام

لكتلة التيار الصدري عن طريق جلسة انتخاباتٍ وبثت على الفضائيات ولم يكن اختياراً.

◄ الرمزية في العمل السياسي

أما القضية التي تدور حول إذا ما يمكن للأحزاب الدينية التي تتبنى خطاباً دينياً أن تكون ديمقراطية، وأن تبني نظاماً ديمقراطياً، أقول إنها قادرةٌ على فعل ذلك بكل تأكيد، حتى ولو كانت قائمةً على الرموز، فقضية الرموز أو وجود الرمز في الفكر السياسي ليس معيباً، فقد كان جيفارا رمزاً وكان غاندي رمزاً، كما نملك رموزاً في الإسلام أيضاً، ولكن ما دور الرمز الآن في التيار الصدري؟ وهذه إجابة السؤال الذي تفضل به الأستاذ الكريم حول إذا ما يقوم السيد مقتدى الصدر باستشارتنا. بالتأكيد يستشيرنا في القرارات التي يتخذها، أي تأكدوا من أنّ السيد مقتدى الصدر يخاطب أدنى المستويات ليعرف حال الإنسان في الشارع عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي كالفيس بوك، والتويتر ومواقع الإنترنت، فهو يدخل هذه المواقع، كما أنه يستشير مجموعة الأشخاص الذين يثق برأيهم لكي يكوّن مواقفه.

◄ اتخاذ القرارات مناط بمصلحة المواطن

ثانياً: كيف يتوصل إلى اتخاذ القرار؟ يتوصل إلى اتخاذ القرار حين يدرك أنّ هذا القرار يقع لمصلحة المواطن البسيط. حين يوجه السيد مقتدى الصدر وزيراً من وزارءه وحين يأمر وزراءه بالانسحاب ويعلق عضويتهم، هذا لأنهم وقعوا على قضيةٍ تتعلق بالبطاقة التموينية، لن يتضرر السيد الصدر إذا أُلغيت البطاقة التموينية، بل المواطن البسيط هو الذي يتضرر. علم السيد ذلك لأنه على اتصالٍ مع المواطن. وحين اتخذ القرار لم يأتِ السيد الصدر جزافاً ولم يقل علقوا عضويتكم من مجلس الوزراء أو البرلمان.

فلنعد إلى جواب السؤال حول ما إذا يمكن للإسلام أن يتوافق مع النظام الديمقراطي. طبعاً ما زال الكثير من الجدل قائماً ونحن في التيار الصدري لا نرى سوى جانبٍ كبيرٍ من الديمقراطية لأنني قلت قبل قليلٍ ما من تعريفٍ للدين بحسب منظومة الفكر الغربي وما من تعريفٍ للدين منذ ماكس هويبر حتى هافر مس، بل نجد تعاريف كثيرةً للدين تم التوصل من خلالها أخيراً إلى أنّ الدين هو ما يفكر به عالم الاجتماع حين يدرس مجتمعاً معيناً. إذاً ما من تعريفٍ واحدٍ ومحددٍ للديمقراطية، وما من نظريةٍ واضحةٍ للمجتمع، بل نجد نظرياتٍ كثيرةً، فتريد مني في هذه اللّحظة التاريخية وهذه الحاضنة الثقافية في منظومة الفكر الإسلامي أن أعطيك تصوراً محدداً وواضحاً للديمقراطية وأن أبني على أساسه نظاماً سياسياً؟ إنّ هذا الأمر مستحيل، لذلك نحن نتبنى الديمقراطية وممارستنا تدل على ذلك. وشكراً جزيلاً.